الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات

مجلة فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد

العدد
36
2019
ديسمبر

الإمارات تتلألأ بـ 48 عاما من الإنجازات

قوة استثنائية لاقتصادنا الوطني

الاستدامة الشاملة نهج استراتيجي

ميزات تنافسية بالجملة تعزز أنشطة الأعمال

www.economy.ae

هيئة التحرير بوزارة الاقتصاد

المشـرف العام:
حميد المهيـري

مـدير التحريـر:
عمـــاد العـــلي

سكرتير التحرير:
نجلاء أبو القاسم

مشرف القسم الانكليزي:
لبنى صلاح الدين

التنسيـق:
محمـد إبراهيم

التوزيـــع:
سعيد بطي المهيري
صـــلاح الـعـبري

التصويـــر:
محـمـد شافـي

التصميم والإخراج الفني:

DESIGN
SMART ELECTRONIC DESIGNS

مكاتب وزارة الإقتصاد

الإمارة	الهاتف	الفاكس
أبوظبي	02 613 1111	02 626 0000
دبي	04 314 1555	04 358 1811
الشارقة	06 528 1222	06 528 5333
عجمان	06 747 1333	06 754 7979
رأس الخيمة	07 227 8000	07 228 0099
ام القيوين	06 766 4426	06 766 4426
الفجيرة	09 223 3330	09 222 0041
مدينة العين	03 765 5268	03 766 4880

للتواصل والإقتراحـــات
communication@economy.ae

اقتصـــاد الإمـــارات

مجـلة فصـــلية تصـــدر عـــن وزارة الاقتصاد

العدد
36
2019
ديسمبر

المحتويات

08
اليوم الوطني
الإمارات تتلألأ بـ 48 عاما
من الإنجازات

12
اقتصاد مستدام
قوة استثنائية
لاقتصادنا الوطني

15
استدامة
الاستدامة الشاملة نهج
استراتيجي

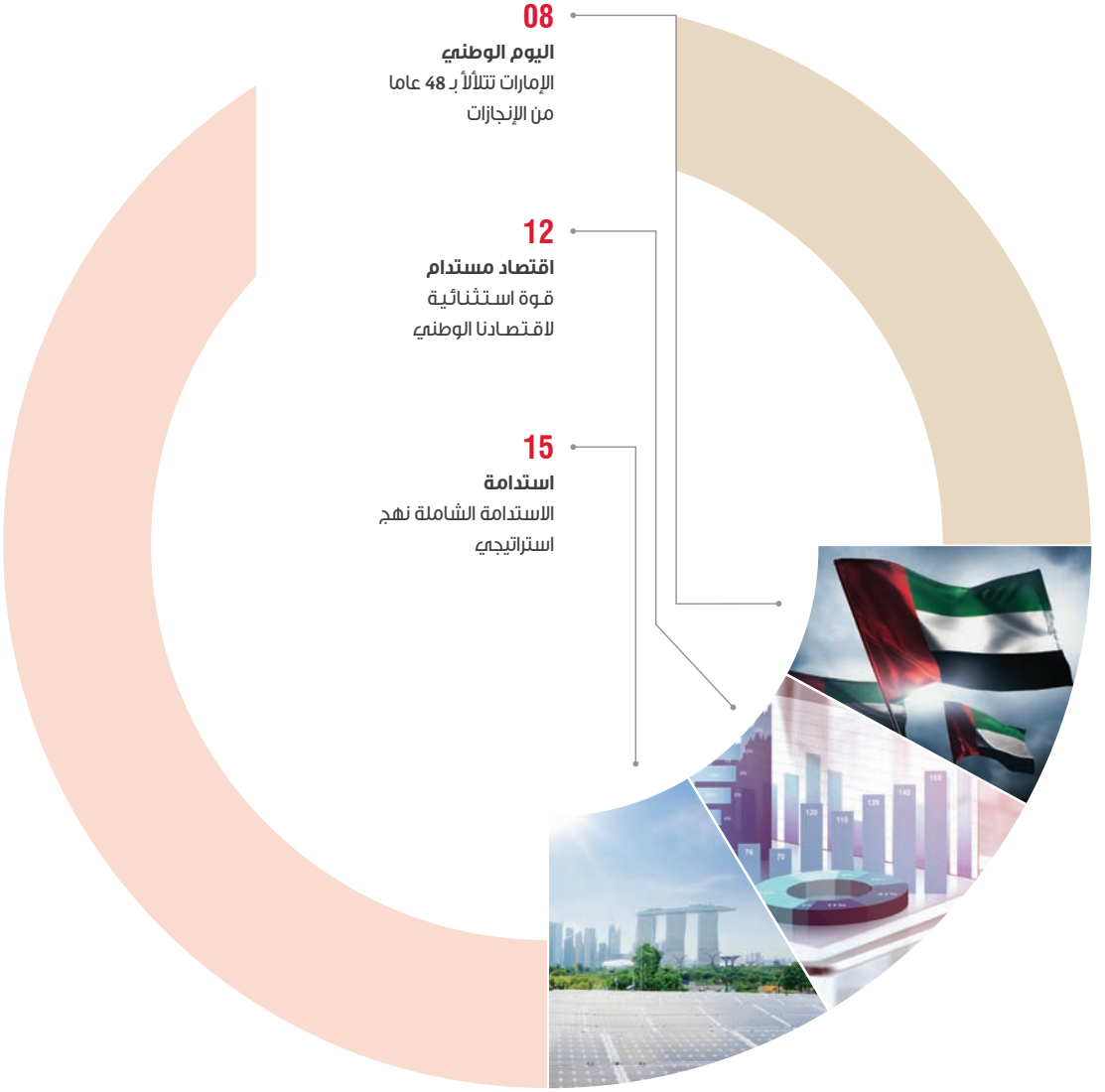

07 | **رسالة الوزير**
مسيرة إنجازات متواصلة

18 | **شباب الاعمال**

22 | **صاحبات الأعمال**

26 | **مال وأعمال**
ميزات تنافسية بالجملة تعزز
أنشطة الأعمال

29 | **الاقتصاد الرقمي**
الاقتصاد الرقمي يعزز تنافسية
الإمارات عالمياً

32 | **الاقتصاد في أرقام**

34 | **سياحة**
قطاع السياحة ركيزة أساسية في
الأجندة التنموية

38 | **تكنولوجيا الغد**

40 | **مناسبات**

42 | **أنشطة وفعاليات**

تحقيق تنمية وتنافسية الاقتصاد الوطني
وتهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال
الاقتصادية عبر سن وتحديث التشريعات
الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية
وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية وتنمية
السياحة عبر تطوير منتجاتها وتحسين جودتها
وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة
وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة
وحماية حقوق المستهلك والملكـــية
الفكـــرية ودعم جهود الجمعيات التعاونية
وتنويع الأنشطة الاقتصادية وتعميم
التطبيقات الذكية المميزة بقيادة كفاءات
وطنية وفقا لمعايير الإبداع والابتكار والتميـز
العـالـمـية واقتصـاديات المعرفة.

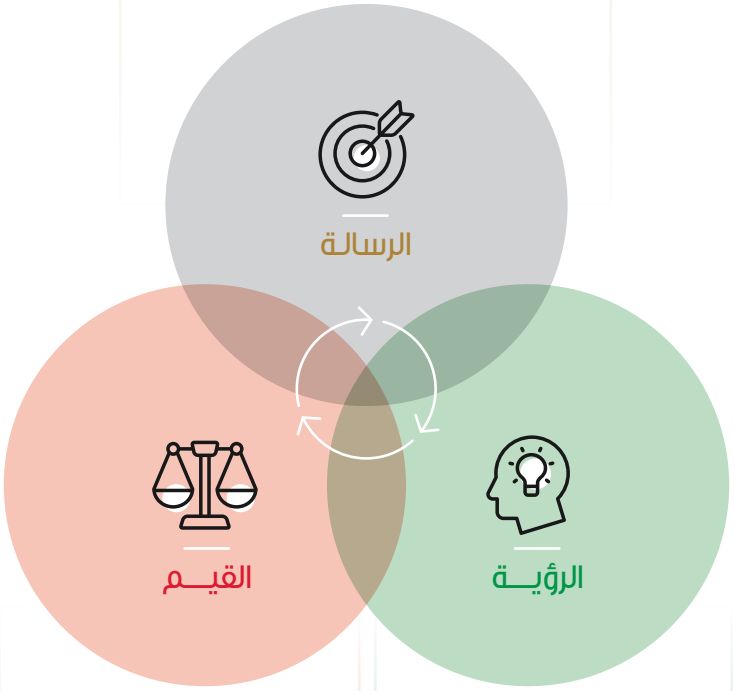

الابتكار، احترام الحقوق،
الاستدامة، التكامل، التنافسية،
التميـز وروح الفريق.

اقتصاد تنافسي عالمي متنوع
مبني علـــى المعرفة والابتكار
وبقيادة كفاءات وطنية.

المهندس سلطان بن سعيد المنصوري

وزيـــر الاقتصـــاد

مسيرة إنجازات متواصلة

نحتفل باليوم الوطني الـ 48 وقد أصبحت إماراتنا الحبيبة، دولة رائدة في العديد من المجالات، و تحتل المركز الاول في الكثير من المؤشرات الإقليمية، وتتصدر العديد من المؤشرات التنموية العالمية،في ظل حرص قيادتنا الرشيدة على توفير بيئة حاضنة للآمال والأحلام وإنجاز مشروعات تحقق للمواطنين الإحساس بالأمن والرعاية وإشراكهم في العملية التنموية وبناء قدراتهم وتوظيف طاقاتهم رجالا ونساء ليكونوا الشركاء في بناء الوطن ونهضته.

وحلت الذكرى الغالية لتأسيس دولتنا وهي تعيش حالة من النهضة الشاملة في مختلف المجالات وعلى المستويات كافة وتنعم بالاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ما جعلها نموذجاً يشار إليه بالبنان، سواء في علاقة التفاعل الخلاق بين القيادة والشعب أو فيما يتعلق بتجربتها التنموية الفريدة التي تمثل مصدر إلهام للدول التي تسعى إلى التقدم والتطور.

لقد جسدت فعاليات الاحتفال باليوم الوطني الـ 48 أرقى القيم وأعذب اللحظات، محفزة الجميع على استكمال مسيرة البناء التي بذل فيها الأب المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "طيب الله ثراه" وإخوانه الآباء المؤسسون بناة الاتحاد الغالي والنفيس لوضع لبنات الدولة القوية والتي تواصل القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله" وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله" و صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة و أخوانهم أصحاب السمو الشيوخ اعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات مسيرة التنمية والتطور برؤية ثاقبة قادت الدولة إلى أفضل المراكز إقليميا ودوليا.

لقد حققت دولتنا على مدار السنوات الماضية من عمر الاتحاد مستويات تنمية غير مسبوقة، وشهدت تطوراً عمرانياً خطف الأبصار، وبنية تحتية هي الأفضل عالمياً وفقاً لمعايير متعددة، كما ارتفع مستوى المعيشة وأصبحت الدخول من الأفضل في العالم، بينما شهدت قطاعات حيوية في مقدمتها الاقتصاد و التعليم والصحة قفزات كبيرة. ودخلت الدولة مجالات كانت حتى وقت قريب حكراً على دول محدودة في العالم، ومن بينها مجال الفضاء، حيث تخطو البلاد بثبات نحو الريادة في هذا المجال، ليس فقط إقليمياً أو عربياً، وإنما أيضاً دولياً؛ وخاصة بعد أن تمكنت من إرسال أول رائد فضاء إماراتي وعربي إلى محطة الفضاء الدولية.

كما تحققت للمرأة إنجازات غير مسبوقة خليجياً وعربياً، وحتى إقليمياً، وربما دولياً؛ وهي الآن شريك رئيسي للرجل، بل إنها تلعب دوراً أكبر في بعض القطاعات؛ حيث تتولى نحو 65 بالمئة من وظائف القطاع العام.

و على الساحة الدولية، تتمتع الدولة بمكانة عالمية مرموقة؛ ولها دور كبير في العديد من المجالات، وهي شريك رئيسي في مواجهة التحديات التي تمر بها الإنسانية، سواء كانت اقتصادية، حيث تصدرت قائمة الدول المانحة للمساعدات التنموية وكذلك الإنسانية، كما تقوم بدور ريادي في مجال نشر ثقافة التسامح وتعزيز قيم التعايش السلمي المشترك بين بني البشر.

هناك ثقة كاملة بأن السنوات القادمة من عمر اتحادنا الراسخ ستشهد المزيد من الإنجازات العظيمة، في سياق رؤية الإمارات بأن تكون في مصاف الدول المتقدمة في كافة المجالات،وستعتلي إماراتنا الحبيبة المزيد من القمم بتوجيهات قيادتنا الرشيدة وبسواعد أبناء وبنات الإمارات المخلصين المتفانين في خدمة وطنهم.

الإمارات تتلألأ بـ 48 عاما من الإنجازات

هـلّ شـهر ديسـمبر علـى دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، حامـلاً معـه أسـمى معانـي الفخـر والعـزة والإبـاء، فتاريـخ الثانـي مـن ديسـمبر، ليـس عاديـاً أو مألوفـاً، فهـو الذكـرى التـي صنعـت حاضـر الدولـة ومسـتقبلها، وهـو الرقـم الصعـب الـذي لا يمكـن تجـاوزه مـن دون اسـتذكار "إرث الأولـين" الذيـن احتضنـت أياديهـم أسـوار وطن واحـد وشـعب واحـد، فـي لحظة فارقـة واسـتثنائية.

كان الثانـي مـن ديسـمبر عـام 1971، اليـوم الـذي شـهد العالـم فيـه إعـلان دولـة الاتحـاد الفتيـة القويـة التـي أدهشـت العالـم بإصرارهـا علـى الإنجـاز وصنـع المعجـزات.

> دولة الإمارات صنعت لنفسها وأبنائها حاضراً منيراً ومستقبلاً مشرقاً

الثانـي مـن ديسـمبر، هـو بدايـة الانطلاقـة المشـرقة لحاضـر دولـة سـطّرت أسـمى معانـي الهويـة الحقيقيـة للشـعوب والمجتمعـات، ليبـرز فيـه جوهـر دولـة الإمـارات، ولبنتهـا التـي بنيـت عليهـا أسـس قيـام الدولـة الحديثـة التـي عـززت مكانتهـا العالميـة فـي السـبق والتقـدم وتحقيـق الريـادة والطمـوح؛ فدولـة الإمـارات دولـة العـز والمجـد صنعـت لنفسـها وأبنائهـا حاضـراً منيـراً ومسـتقبلاً مشـرقاً، لتضـيء بذلـك درب كل القاطنـين علـى أرضهـا بنـور مـن الأمـل، مؤمنـين أن القـادم أكثـر إشـراقاً لا محالـة.

دولـة الإمـارات التـي تحتضـن علـى أرضهـا أكثـر مـن 200 جنسـية، وتسـتقطب ملايـين السـائحين والزائريـن فـي كل عـام، وتجـذب الشـباب ورجـال الأعمـال والمسـتثمرين مـن كل مـكان، حققـت إنجازاتهـا النوعيـة، بعـزم ورؤى وطموحـات قادتهـا وعزيمـة وإرادة أبنـاء الإمـارات المخلصـين.

إن قيـام دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة فـي الثانـي مـن ديسـمبر، لـم يكـن ليحـدث لـولا الجهـود التـي بذلهـا آباؤنـا المؤسسـون، بقيـادة الشـيخ زايـد بـن سـلطان آل نهيـان رحمـه الله، والتـي أسسـت لاتحـاد قـوي ومتلاحـم، ودولـة متماسـكة، أنعـم الله عليهـا بنِعَـم بشـرية وطبيعيـة، تـم اسـتثمارهما لتكـوِّن المصـدر الأول لـما وصلـت إليـه دولـة الإمـارات اليـوم مـن ريـادة وتميـز فـي المجـالات كافـة، فعـمّ خيرهـا علـى أهلهـا وسـكانها، وطـال عونهـا ودعمهـا المالـي والإنسـاني كل المسـتحقين فـي شـتى أرجـاء

> الثاني من ديسمبر، ليس عادياً أو مألوفاً، فهو الذكرى التي صنعت حاضرالدولة ومستقبلها.

الأرض، مسـطرة أسـمى قيـم الإنسـانية وأجمـل معانـي التضامن والمـؤازرة وتخفيف آلام الضحايـا والمحتاجـين..و تعـززت هـذه السياسـة و تواصلـت الإنجـازات فـي ظـل القيـادة الرشـيدة لصاحـب السـمو الشـيخ خليفـة بـن زايـد آل نهيـان رئيـس الدولـة "حفظـه الله".

إنجازات غير مسبوقة

لقـد حققـت دولـة الاتحـاد إنجـازات غيـر مسـبوقة فـي مختلـف المجـالات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والعلميـة والسياسـية والتمكيـن لمختلـف فئـات المجتمـع خاصـة المـرأة والشـباب وأصحـاب الهمـم و تقدمـت الدولـة فـي العديـد مـن المؤشـرات التنمويـة علـى صعيـد المنطقـة والعالـم.

> عززت الإمارات مكانتها العالمية في السبق والتقدم وتحقيق الريادة والطموح

و اكتسـبت الذكـرى الـ 48 للدولـة هـذا العـام أهميـة خاصـة، حيـث تزامنـت مـع إعـلان صاحـب السـمو الشـيخ خليفـة بـن زايـد آل نهيـان رئيـس الدولـة "حفظـه الله"، 2019 عامـا للتسـامح، بهـدف ترسـيخ دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة عاصمـة عالميـة لهـذه القيمـة العظيمـة؛ ولكـي يصبـح التسـامح عمـلا مؤسسـيا مسـتداما مـن خـلال مجموعـة مـن التشـريعات

أصبح اسم الإمارات مقترناً بالإنجازات الاقتصادية الكبرى التي وضعتها في صدارة المؤشرات العالمية

والسياسات الهادفة إلى تعميق قيم التسامح والحوار وتقبل الآخر والانفتاح على الثقافات المختلفة.

و في المجال الاقتصادي والتنمية البشرية، حافظت الدولة على موقعها في الكثير من المؤشرات الإقليمية والعالمية، بينما حققت تقدما كبيرا في العديد من المؤشرات الأخرى، سواء في القطاعات الاقتصادية أو الاجتماعية أو العلمية أو البنية التحتية، حيث تبوأت، على سبيل المثال لا الحصر، المركز الأول عالميا في مؤشرات عدة أهمها، مؤشر الدولة الأكثر استعدادا لتلبية متطلبات سوق العمل عالميا، ومؤشر الدولة الأكثر جذبا للخبرات والمهارات العالمية، بحسب تقرير «ترتيب المواهب العالمية»، كما حققت الإمارات نقلات نوعية في قطاعات حيوية مثل مجال الفضاء، حيث نجحت في إرسال أول رائد فضاء عربي وإماراتي إلى محطة الفضاء الدولية.

ارتفعت تجارة الإمارات الخارجية من مليار درهم عام 1971 إلى 1.62 تريليون في 2018

إنجازات اقتصادية كبرى

لقد حاز الاقتصاد على اهتمام القيادة الرشيدة التي حرصت على تقوية ركائزه وأسسه و تنويع مصادره بعيدا عن النفط، من خلال سياسة التنويع الاقتصادية التي حققت نتائج مبهرة تمثلت بتراجع مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى ما دون الـ 30 بالمئة.

و حافظ الاقتصاد الوطني على نموه المتوازن على الرغم من كثرة التحديات والمتغيرات الاقتصادية عالميا، و يتوقع ان يرتفع الناتج المحلى الإجمالي للدولة، إلى

تجارة الإمارات الخارجية تنمو 1627 ضعفاً في 48 عاماً

1.65 تريليون درهم بنهاية العام الجاري 2019، مقابل 1.59 تريليون درهم لعام 2018، بزيادة مقدارها 60 مليار درهم، وبنسبة نمو 3.77 في المائة.

و توقعت غالبية المؤسسات الدولية، أن يتراوح نمو الناتج المحلى الإجمالي إلى ما بين 3.1% إلى 3.9% خلال العام الجاري، و3.2% إلى 3.7% لعام 2020، كما توقعت أن يتراجع معدل التضخم من 3.5% إلى 1.6% بنهاية العام الجاري.

يتوقع ان يرتفع الناتج المحلى الإجمالي للدولة، إلى 1.65 تريليون درهم بنهاية 2019

لقد أصبح اسم الإمارات مقترناً بالإنجازات الاقتصادية الكبرى التي وضعتها في صدارة المؤشرات العالمية حتى تقدمت إلى المركز 11 على مؤشر أفضل دول العالم بثقلها الاقتصادي والسياسي على المستويين الإقليمي والعالمي، الذي تصدره سنوياً شبكة «يو أس نيوز أند ورلد ريبورت» الأمريكية بالتعاون مع معهد وارتون التابع لجامعة بنسلفانيا الأمريكية، حتى أصبحت تضاهي الدول المتقدمة حالياً من حيث إجمالي الناتج المحلي.

وتعتبر الإنجازات التي حققتها الإمارات على مدى السنوات الـ48 الماضية بمثابة طاقة وعزيمة وإصرار للمضي على طريق التنمية المستدامة والازدهار الشامل والوصول إلى الرقم واحد عالمياً في كل القطاعات، وتعبير عن الإيمان الراسخ بالثوابت الوطنية، والثقة برؤية وطموح القيادة التي تسعى دائماً إلى رفعة وتقدم الوطن، وتحقيق الرخاء ورغد العيش لشعبه.

ومسيرة الإنجازات الاقتصادية التي تسير دون توقف تنافس من حيث نصيب

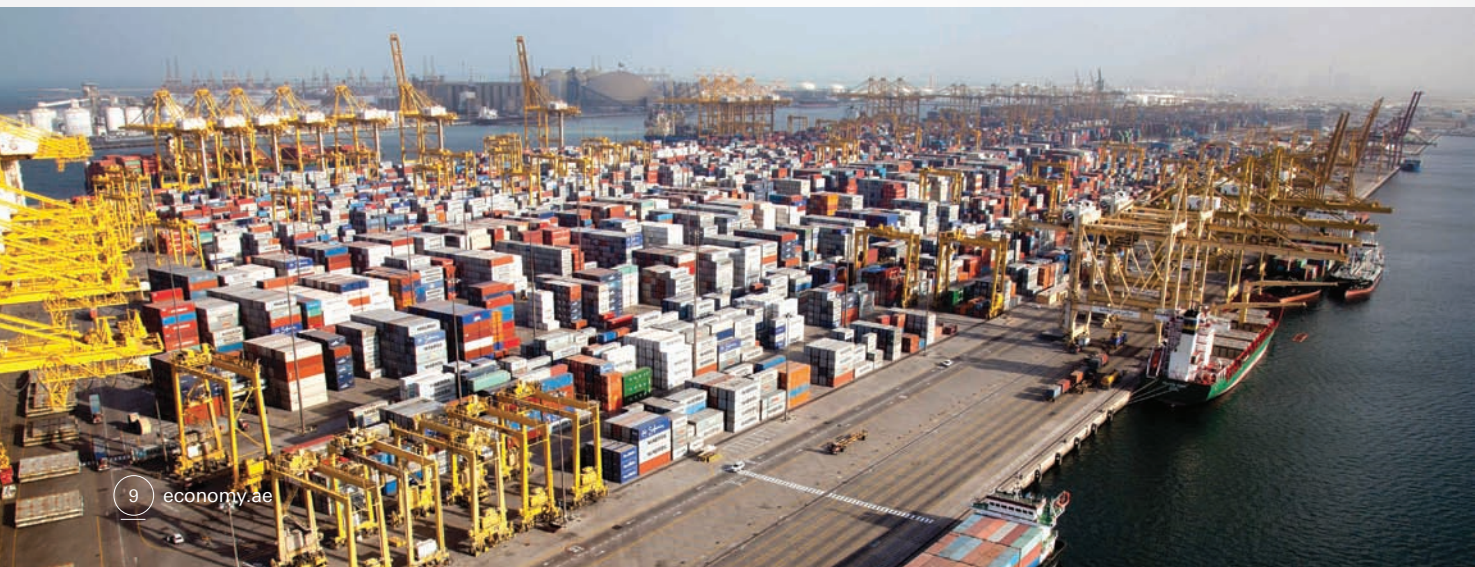

> دخل القطاع السياحي قفز من الصفر إلى 161 مليار درهم في 48 عاما

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها، الدول الأوروبية ذات الاقتصادات المتقدمة.

الاقتصاد محور أساسي

و لا يزال الاقتصاد محور اهتمام القيادة الرشيدة ففي الدورة الثالثة من الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات 2019، التي انعقدت على مدار يومين من 25 إلى 26 نوفمبر الماضي في أبوظبي، برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد

> تسريع تبني التكنولوجيا الحديثة للوصول إلى اقتصاد معرفي

بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة كان محور الاقتصاد، من أهم المحاور التي تم بحثها خلال الاجتماعات، حيث بحث فريق المحور الاقتصادي موضوع تعزيز بيئة الأعمال من خلال مجموعة من المعايير الخاصة بتأسيس الأعمال وسبل تطوير مبادرات تسهيل الإجراءات وتقييم تكلفة الأعمال، وتسهيل تأسيس الشركات الناشئة في الدولة، من خلال تسهيل جهود إصدار الرخص التجارية وتصاريح العمل ومراجعة تكلفة الأعمال وتقليل الإجراءات الحكومية المرتبطة بخدمات الأعمال الرئيسية. وفضلاً عن بحث واستشراف تطوير سياسات جديدة لتعزيز حماية وثقة المستثمرين، عبر تعزيز المنافسة الحرة وحماية حقوقهم المالية، وضمان ديمومة أنشطتهم الاقتصادية، بما يجعل دولة الإمارات أفضل وجهة لتأسيس الأعمال عالمياً.

و بحث فريق العمل الحكومي في أثناء الاجتماعات، موضوع الترويج التجاري، والآليات التي تسهم في تعزيز التنافسية التجارية والترويج للسلع والخدمات الإماراتية إقليمياً وعالمياً، من خلال تطوير البرنامج الوطني للترويج التجاري لرفع نسبة إسهام الصادرات من السلع والخدمات، وتسريع وتيرة توقيع وتنفيذ الاتفاقيات الإقليمية والعالمية لتسهيل دخولها، وتطوير بوابة «الإمارات تصنع» لتسهيل الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، وغيرها.

كما اهتمت جلسات الاجتماعات الرسمية، وانطلاقاً من استراتيجية الدولة في التحول إلى اقتصاد معرفي يقوم على الإبداع والابتكار؛ ببحث المبادرات الكفيلة بترسيخ ريادة الدولة في الاقتصاد الرقمي، عبر تطوير البيئة التشريعية الرقمية، والبحث في حوافز تسهّل على رواد الأعمال الإماراتيين زيادة عدد شركاتهم الرقمية الناشئة بنسبة 10% سنوياً، إضافة إلى إطلاق مجلس مستقبل الاقتصاد الرقمي، وتأسيس منصة لجذب الاستثمارات في قطاع الاقتصاد الرقمي على المستوى العالمي.

لقد وجّهت دولة الإمارات جهودها نحو تسريع تبني التكنولوجيا الحديثة؛ بوصفها إحدى أهم الأدوات اللازمة للوصول إلى اقتصاد معرفي؛ فعملت على تبني التقنيات الذكية في مختلف مجالات العمل الحكومي، وخاصة في مجال الخدمات، وكثّفت من دعمها للقطاعات المستقبلية، التي تدعم الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وتثري مسيرة تطوير الاقتصاد، عبر برامج مسرعات وحاضنات أعمال تشجع ريادة الأعمال في القطاعات الرقمية، من دون إغفال مواصلة الارتقاء بالقطاعات الحالية لمواكبة المتغيرات المتسارعة، بما يعزز تنافسية الدولة ويحافظ على صدارتها العالمية كوجهة جاذبة للعقول والمهارات والاستثمارات والأعمال خلال العشرية المقبلة.

أرقام ودلالات

و من المؤشرات الهامة التي تظهر وتعكس مدى التطور والتقدم الذي حققته دولة الإمارات تطور تجارتها الخارجية

حيث تضاعفت التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات بأكثر من 1627 ضعفاً خلال سنوات الاتحاد الـ 48، وارتفعت من نحو مليار درهم عام 1971 إلى 1.62 تريليون درهم بنهاية العام الماضي.

وخلال سنوات الاتحاد وبفضل الإنجازات الاقتصادية التي حققتها الدولة احتلت

تبني التقنيات الذكية في مختلف مجالات العمل الحكومي وخاصة الخدمات

الإمارات مراتب متقدمة على صعيد التجارة العالمية شهدت بها المنظمات الدولية المتخصصة وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية.

وتكشف إحصاءات بوابة المعلومات التجارية والاقتصادية لدولة الإمارات والتي تشرف عليها وزارة الاقتصاد عن الإنجازات الكبيرة والتطور الكبير وغير المسبوق الذي حققته قيمة التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات عالمياً وخليجياً وعربياً، وأصبحت الإمارات بلا منافس أو منازع البوابة التجارية الرئيسة في المنطقة، وأهم ممرات العبور ووصول منتجات السلع للشرق بالغرب.

وخلال 48 عاماً رسخت دولة الإمارات علاقاتها مع أكثر من 220 دولة ترتبط معها اليوم بعلاقات تجارية واقتصادية قوية ووثيقة، وهو ما يؤكد المكانة التجارية الكبيرة لدولة الإمارات، وتأثيرها في الحركة التجارية العالمية.

وتضاعفت قيمة التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات، أكثر من ألف وستمائة مرة خلال سنوات الاتحاد، وبلغت قيمة تجارة الإمارات الخارجية غير النفطية مليار درهم عام 1971، ثم ارتفعت إلى 41.1 مليار درهم عام 1981، وارتفعت إلى 69.2 مليار درهم عام 1991، ثم إلى 151.2 مليار درهم في عام 2001، وإلى 1.3 تريليون درهم في عام 2011، وبعد 45 من عمر الاتحاد في عام 2016، بلغت 1.6 تريليون درهم، شاملة تجارة المناطق الحرة، ثم قفزت العام الماضي 2018 لتحقق نمواً وتصل إلى تريليون و628 مليار درهم وذلك في الوقت الذي تشهد فيه غالبية اقتصادات العالم والمنطقة تباطؤاً اقتصادياً يستمر منذ عدة سنوات.

قفزة سياحية هائلة

شهد القطاع السياحي في الإمارات تطوراً كبيراً ونجاحات تواكب الإنجازات الضخمة التي شهدتها الدولة على كل الصعد منذ تأسيس دولة الاتحاد، فقد تمكنت الدولة خلال 48 عاماً من تحقيق مستويات نمو قياسية.

وبموازاة ذلك باتت الدولة مقصداً سياحياً رئيسياً استقطب نحو 21 مليون زائر بنهاية العام الماضي بعد أن كان قطاعاً غير موجود في 1971. وقفزت مساهمة القطاع من نحو صفر في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 161 مليار درهم.

ومن المتوقع أن ترتفع المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 234.2 مليار درهم بحلول 2027، وهو ما يلخص حركة التطور والنمو التي شهدها القطاع السياحي، ويؤكد صوابية المنهج والرؤية الاستشرافية الدقيقة التي تمتعت بها القيادة الرشيدة منذ قيام الاتحاد.

ويشكل قطاع السياحة حالياً أحد الروافد المهمة للدخل الوطني وسيتضاعف دوره وتتعاظم مكانته في الفترة المقبلة في ظل اهتمام القيادة الرشيدة بتنميته وتفعيل دوره بدرجة أكبر في الاقتصاد الوطني، في ظل الإمكانيات والقدرات الهائلة التي تتمتع بها الدولة من بنية تحتية حديثة ومتطورة، وطبيعة متنوعة وخلابة، ومرافق سياحية وفندقية راقية، ومعالم تاريخية تضرب جذورها في عمق التاريخ.

تكثيف دعم القطاعات المستقبلية التي تعزز الناتج المحلي الإجمالي للدولة

تعزيز تنافسية الدولة بما يحافظ على صدارتها العالمية كوجهة جاذبة للعقول والمهارات والاستثمارات

كانت الإمارات استحوذت على 26.93% من إجمالي حجم الإنفاق على السياحة الترفيهية في منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2018، والذي بلغ نحو 505.7 مليارات درهم بحسب بيانات مجلس السياحة والسفر العالمي.

وتوقع المجلس أن يرتفع الإنفاق على السياحة الترفيهية في أسواق الإمارات من 145.3 مليار درهم خلال العام الجاري إلى 158.7 مليار درهم في 2020، بنسبة نمو تصل إلى نحو 9.22%. وأشار إلى أن حجم الإنفاق على السياحة الترفيهية نما بنسبة 12% بين عامي 2010 و2018. وستزيد مساهمة القطاع بنسبة 1.8% بشكل سنوي لتصل إلى 753 ألف فرصة عمل في عام 2029 أي ما يقارب من 10.3% من إجمالي سوق العمل في ذلك الوقت، نقلاً عن تقرير مجلس السياحة والسفر العالمي.

قوة استثنائية لاقتصادنا الوطني

تجمع التقارير والمؤشرات الدولية الصادرة عن جهات ومؤسسات دولية مرموقة على متانة وقوة اقتصادنا الوطني المعزز بقاعدة إنتاجية متنوعة وعريضة بعيدا على مدخول النفط، حيث حققت سياسة التنويع الاقتصادي نتائج مبهرة تمثلت الى تراجع مساهمة النفط في اقتصادنا الوطني الى ما دون الـ30 بالمئة.

أكدت مؤسسة «موديز» لخدمات المستثمرين أن اقتصاد الإمارات يتمتع بقوة استثنائية تتجلى في دلائل ومؤشرات عدة. وقالت المؤسسة في تقرير نشرته مؤخرا يتضمن مراجعة دورية لآخر تقييماتها لاقتصادات بعض الدول، إن دلائل قوة اقتصاد الإمارات تتمثل في نصيب الفرد في الإمارات من الناتج المحلي الإجمالي. والذي وصفته بأنه مرتفع إلى حد استثنائي، والاحتياطيات الهيدروكربونية الهائلة التي تمتلكها الدولة، والقوة المؤسسية التي يتمتع بها الاقتصاد عند الدرجة «+»، وهو تصنيف مرتفع يعكس امتلاك اقتصاد الإمارات إطاراً مؤسسياً قوياً يتسم بكفاءة عالية. وأضاف التقرير أن اقتصاد الإمارات يتمتع بمركز مالي قوي مدعوم بموازنة أبوظبي العمومية فائقة الضخامة، حيث تحقق هذه الموازنة عائدات تعزز فائض موازنة الإمارات. وأشار التقرير إلى أن تأثر الدولة بالمخاطر الجيوسياسية الناجمة عن التوترات الإقليمية يعد معتدلاً للغاية.

وفي السياق، توقعت وكالة ستاندرد آند بورز للائتمان، نمو اقتصاد دبي بواقع 2.4% العام الجاري بوتيرة تفوق النمو المسجل في 2018 بفضل النشاط الاقتصادي المرتبط بمعرض اكسبو. كما رجحت ارتفاع نمو اقتصاد الإمارات إلى 2.6% بحلول 2020.

ورجحت الوكالة ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي بدبي، ليبلغ متوسطه 2.5% سنوياً خلال الفترة 2019-2022، مدعوماً بزيادة النشاط الاقتصادي المرتبط باكسبو 2020، ومحركات النمو التقليدية مثل التجارة والنقل. وقالت الوكالة إن 70% من إيرادات حكومة دبي تأتي من مصادر غير ضريبية. وأن زيادة السياحة والإنفاق على إكسبو من شأنه أن يدفع النمو بشكل أقوى في عام 2020.

وأكدت موديز في مراجعتها الدورية لتصنيفات دولة الإمارات (Aa2)، إن الملف الائتماني السيادي لديها تدعمه الميزانية العمومية القوية لحكومة أبوظبي، في حين أن القوة الاقتصادية «العالية جداً» تتجلى في نصيب الفرد المرتفع من الناتج المحلي الإجمالي، والاحتياطيات الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي ومعدلات النمو القوية، كما تعكس القوة المؤسسية التي تم تسجيلها عند (مرتفع +) الإطار التنظيمي والفاعلية المؤسسية القوية، ناهيك عن القوة المالية عند درجة (عالي جداً +) والمدعومة بالميزانية القوية لأبوظبي وفوائض الميزانية الاتحادية العالية.

في سياق متصل، قالت «موديز»، إن التصنيف الائتماني لإمارة أبوظبي (عند Aa2) مدعوم بالقوة الاقتصادية الممنوحة درجة (عالي جداً -) نظراً لارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والاحتياطيات الكبيرة من النفط، كما أن القوة المؤسسة الممنوحة درجة (عالي +) تعكس الإطار المؤسسي القوي، في حين أن القوة المالية الممنوحة درجة (عالي جداً +) مدعومة بالميزانية العمومية القوية وارتفاع الإيرادات من القطاعات غير النفطية وانخفاض الديون الحكومية.

وبالنسبة لإمارة الشارقة، فإن ملفها الائتماني وتصنيفها السيادي (عند درجة A3) يستفيد من عضويتها في دولة الإمارات، كما تعكس القوة الاقتصادية لديها والممنوحة درجة (معتدل -) اقتصادها الصغير والمتنوع نسبياً، في حين تتماشى القوة المؤسسة عند درجة (عالي +) مع تقييمات «موديز» لدولة الإمارات، أما بالنسبة للقوة المالية الممنوحة درجة (معتدل +) فهي تعكس أعباء الديون المعتدلة، وانخفاض الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

المحفزات تسرع النمو

توقعت مؤسسة «فيتش سوليوشنز» أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الإمارات 2.6% خلال العام الجاري و2.9% خلال العام المقبل، مرجحة نمو القطاع الاقتصادي غير النفطي

مسيرة التنوع الاقتصادي تتواصل بنجاح و المقومات الاقتصادية تزداد قوة

في الإمارات خلال العام المقبل، بدعم المحفزات المالية، التي تسير في الإمارات بخطى سريعة على الصعيدين الاتحادي والمحلي.

وتوقع تقرير صادر عن المؤسسة أن ينمو الإنتاج النفطي في الإمارات خلال العام المقبل بنسبة 0.5% فقط، وذلك في ضوء التزام الإمارات بسياسة خفض الإنتاج التي تنتهجها منظمة «أوبك».

وسرد التقرير أبرز المحفزات خلال العامين الماضي والجاري، وأكد أن المحفزات بدأت تؤتي ثمارها على نحو تدريجي، وبدأت آثارها الإيجابية على اقتصاد الإمارات تتشكل بصورة ملموسة، وهو ما تمثل في ارتفاع قراءات عدد من المؤشرات الاقتصادية. وأشار التقرير إلى تزايد مشاعر التفاؤل حيال أداء الاقتصاد غير النفطي في الإمارات، بدعم «إكسبو 2020 دبي».

نمو مطرد

توقعت مؤسسة أكسفورد إكونوميكس أن يسجل الاقتصاد الإماراتي نمواً مطرداً خلال السنوات الثلاث المقبلة مدفوعاً بمبادرات التحفيز وارتفاع الإنتاج

النفطي والزخم المتواصل في التدفقات الاستثمارية والحركة السياحية.

ورجحت المؤسسة في تقرير حديث أن يشهد الاقتصاد الإماراتي مزيداً من التسارع في النمو بنهاية العام الجاري، مع نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2.2%، مقارنة مع 1.7% في العام الماضي، متوقعة أن يتواصل النمو الإيجابي حتى العام 2022، في ظل التحسن المستمر في المعنويات الاقتصادية والارتفاع التدريجي في إنتاج النفط وكذلك الموقف المالي التوسعي على المستويين الاتحادي والمحلي، وزيادة الجاذبية الاستثمارية والسياحية قبل وخلال معرض إكسبو

اقتصاد الإمارات يمتلك إطاراً مؤسسياً قوياً يتسم بكفاءة عالية.

نمو مطرد لاقتصاد الإمارات على المدى المتوسط

2020، فضلاً عن الاستقرار السياسي الذي تتمتع به دولة الإمارات.

وقال سكوت ليفرمور، كبير الاقتصاديين في اكسفورد اكونوميكس: مع التحفيز المالي ومناخ الاستثمار القوي، والتنوع الاقتصادي فإن الآفاق الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة في السنوات المقبلة تبدو مشرقة وإن توقعات النمو للاقتصاد الإماراتي تبقى متفائلة هذا العام والعام المقبل رغم التحديات الإقليمية، مع تحسن الأوضاع المصرفية، وخطط التحفيز من قبل أبوظبي ودبي.

وأشار التقرير إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دبي بنسبة 54% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2019، وارتفاع عدد السياح الوافدين بنسبة 3% في النصف الأول من عام 2019 ليصل إلى 8.4 مليون.

وأوضح أن القطاع المصرفي سجل ارتفاعاً ملحوظاً في إجمالي الودائع بنسبة 4.9% على أساس سنوي في يوليو، في حين زاد الائتمان المحلي للقطاع الخاص بنسبة 2.2% على أساس سنوي، لافتاً إلى أنه من شأن تحسين النشاط الاقتصادي وتقليل احتياجات التمويل الحكومي أن يدعما نمو ونشاط ائتمان القطاع الخاص في عام 2019.

مسيرة ناجحة

على صعيد متصل توقّعت صحيفة «إيكونومست» البريطانية أن تواصل الإمارات مسيرة تنوعها الاقتصادي بقوة ونجاح خلال السنوات المقبلة، على الصعيدين الاتحادي والمحلي، من خلال عدة خطط أبرزها استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحفيز القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

وتوقّعت الصحيفة أن تواصل معدلات التضخم انخفاضها، مع ارتفاع معدلات الاستهلاك الخاص تزامناً مع إقامة

من دلائل قوة اقتصاد الإمارات نصيب الفرد في الإمارات من الناتج المحلي الإجمالي

إكسبو دبي، بالإضافة إلى خفض أسعار الفائدة، مرجحة أن يبلغ معدل التضخم العام المقبل 1.1%، كما توقعت أن تنجح الإمارات من خلال ضبط السياسات النقدية في كبح معدلات التضخم بعد إكسبو. وتوقعت أن ترتفع إيرادات تصدير السلع خلال الأعوام المقبلة على نحو ملحوظ، مع الارتفاع المتوقع في أسعار

تزايد مشاعر التفاؤل حيال أداء الاقتصاد غير النفطي في الإمارات، بدعم «إكسبو 2020 دبي».

النفط العالمية وأن تبلغ نسبة الفائض التجاري لدى الإمارات إلى ناتجها المحلي الإجمالي بنهاية هذا العام 18.8%.

النمو غير النفطي

توقع معهد التمويل الدولي أن اتباع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وخاصة الإمارات، لسياسات نقدية أكثر سهولة وسلاسة سيساعد في إنعاش قطاع العقارات بها وتعزيز جاذبيتها لدى المستثمرين والمشترين المحتملين.

كما توقع أن يشهد النمو الاقتصادي غير النفطي ارتفاعاً في الإمارات وسائر الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي هذا العام إلى 2.8%، وأن يستمر نفس معدل النمو خلال العام المقبل.

وأصدر المعهد تقريراً حديثاً عن الآفاق الاقتصادية في دول المجلس بعنوان «التيسير النقدي يُسرِع خُطَى الانتعاش الاقتصادي». وركز التقرير على انتهاج دول المجلس لسياسات نقدية ميسرة ترتكز بالأساس على خفض أسعار الفائدة، خاصة في ظل ارتباط عملات دول المجلس بالدولار الأمريكي.

الاستدامة الشاملة نهج استراتيجي

يستند نهج الاستدامة في دولة الإمارات، إلى إرث الاستدامة الذي رسخه المغفور له، الوالد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، ولا تزال دولة الإمارات تسترشد به وتسير على نهجه، حيث تم تضمينه في الغايات العليا لمئوية الإمارات 2071 كأحد الأسس الجوهرية لجعل دولة الإمارات الأفضل عالمياً.

تهدف رؤية الإمارات للاستفادة من التقنيات والابتكارات التي تحقق نقلة نوعية، لتعزيز المكانة الرائدة للدولة في قطاع الطاقة وتنويع اقتصادها وتحقيق التنمية المستدامة الملموسة، لا سيما مع دخولنا العصر الصناعي الرابع، بما فيه من تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء، ودورها في مضاعفة الكفاءة واكتشاف إمكانات جديدة في كل قطاع وفي مختلف المجالات.

تبنى الاستدامة على ثلاث ركائز أساسية: الاقتصاد، المجتمع، البيئة،و تعتبر الطاقة المؤثر الأساسي على هذه الركائز والذي يدعم تطور الاقتصاد ورخاء المجتمعات من جهة، ويؤثر سلباً على البيئة من جهة أخرى.

فالطاقة توصف بأنها المساهم الرئيسي في التغيير، وحجر الأساس للتحول الاجتماعي والاقتصادي لمجتمعاتنا التي تنمو بشكل هائل، فتطوّر الدول لا يقاس بما تنجزه على أرضها، بل يتجسّد ذلك في مدى مشاركتها للبشرية بالحلول الفعّالة في سبيل توفير الأمن والأمان والسلام للأجيال الحالية والمستقبلية.

وقطعت دولة الإمارات شوطا كبيرا في طريقها لترسيخ الاستدامة، وتعزيز التطوّر والتقدّم الحضاري ما مكنها من ترسيخ مكانتها الدولية، وأكسبها براعة التعامل مع المستجدّات والمتغيرات الاقتصادية، حتى أضحت اليوم مقصداً عالمياً لطرح القضايا الجوهرية على كافة الأصعدة.

تحتضن دولة الإمارات المقر الرئيسي للأمانة العامة لإحدى وكالات منظمة الأمم المتحدة، وهي الوكالة الدولية للطاقة المتجدّدة «أيرينا»، فأصبحت أول دولة غير أوروبية تستضيف مقراً رئيسياً لإحدى وكالات منظمة الأمم المتحدة.

الاستدامة والنمو

لدولة الإمارات جهود رامية إلى نشر الوعي بين مختلف شرائح المجتمع المحلي والإقليمي والدولي حيال مسألة التنمية المستدامة، أكده صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم

> قطعت دولة الإمارات شوطا كبيرا في طريقها لترسيخ الاستدامة، وتعزيز التطوّر والتقدّم الحضاري

دبي رعاه الله بقوله «ضمان استدامة موارد الطاقة هو ضمان لاستدامة نمو الدولة ومن لا يفكر بالطاقة لا يفكر بالمستقبل ودول الخليج تتشابه في تركيبها الاقتصادي، نتمنى أن يكون لدينا استراتيجية موحدة للطاقة خليجياً لضمان تنمية مستدامة لشعوبنا وقوة عالمية لاقتصاداتنا».

و تقوم دولة الإمارات ببناء العديد من المدن المستدامة التي تحافظ على الطاقة، تُسخر فيها الطاقة المتجددة باستخدام التقنيات والتصميمات المعمارية الحديثة. مدينة مصدر تمثل أول محاولة في الشرق الأوسط لبناء مدينة مستدامة، تهدف إلى تقليل استخدام الطاقة والماء، بالإضافة إلى تقليل إنتاج النفايات، بالإضافة إلى الطاقة الشمسية في التشغيل.

و في منطقة دبي الجنوب المكان الذي سيقام به معرض اكسبو 2020، تعتبر الاستدامة أحد مشاهد اكسبو 2020. وينتج نصف الكهرباء المستخدم من مصادر طاقة متجددة، ونصف الطاقة يولد في الموقع.

عمل مؤسسي وشعبي

كشفت الأمانة العامة للجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة عن أول تقرير حول مبادرات القطاع الخاص للاستدامة في الإمارات بعنوان: «مساهمات القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة» والذي أعدته مؤسسة أوليفر وايمان للاستشارات بالشراكة مع المجلس الاستشاري من القطاع الخاص التابع للجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.

ويقدم التقرير دراسة متكاملة حول مجموعة من أهم المبادرات الرئيسية التي أطلقتها مجموعة من الشركات الوطنية والعالمية في دولة الإمارات، وذلك بهدف دعم أجندة الاستدامة في الدولة. ويحتوي التقرير على دراسة لبرامج ومبادرات لدعم الاستدامة أطلقتها 12 مؤسسة ضمن المجلس الاستشاري من القطاع الخاص، وتتنوع هذه المبادرات لتشمل الطاقة المتجددة والتطوير العقاري والتجزئة والطيران وخدمات النقل البري والبحري، والتي ساهمت في دعم جهود الدولة في نشر ثقافة الاستدامة في القطاع الخاص والتقدم نحو تحقيق أجندة الاستدامة الأممية 2030.

وقال عبد الله ناصر لوتاه، المدير العام للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ونائب رئيس اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة ورئيس المجلس الاستشاري من القطاع الخاص: في وقت يشهد فيه العالم تغيرات اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية متعددة ومتسارعة، تتجلى أهمية الشراكات بين الجهات الحكومية والخاصة والسعي المشترك نحو تحقيق التقدم والرخاء المستدام لمجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن خلال المبادرات والتجارب التي يشملها التقرير، أصبحت دولة الإمارات اليوم نموذجاً عالمياً في حوكمة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتسخير الشراكات المبتكرة بين القطاعين الحكومي والخاص.

كما يستعرض التقرير أهم مبادرات اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، وهي الفريق الحكومي المسؤول عن تنفيذ أهداف الاستدامة ال 17 في دولة الإمارات، والتي تشكلت في يناير 2017 برئاسة ريم بنت إبراهيم الهاشمي، وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي. وتضم اللجنة الوطنية 17 جهة حكومية اتحادية اتفقت على خريطة طريق للعام 2030 وتركز على أربع مراحل رئيسية هي: رفع مستوى الوعي وبناء الأسس، ووضع السياسات، ورفع التقرير، ورصد الأداء.

وقال غريغ رنغ، الشريك في أوليفر وايمان: إن مواصلة التعاون بين الحكومة الإماراتية والقطاع الخاص تلعب دوراً حاسماً في تعزيز جهود الدولة الرامية لنجاح تنفيذ الأهداف ال17 للتنمية المستدامة للأمم المتحدة. وتفخر أوليفر وايمان باشتراكها في عضوية المجلس الاستشاري للقطاع الخاص الإماراتي المعني بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، علاوة على دعم الحكومة في التزامها بنجاح تحقيق مستقبل مزدهر ومستدام للجميع.

> نشر الوعي بين مختلف شرائح المجتمع المحلي والإقليمي والدولي حيال مسألة التنمية المستدامة

الشركات المبادرة

يشمل التقرير أهم مبادرات الاستدامة من 12 شركة وطنية وعالمية وهي: شركة دبي القابضة وكريم ومجموعة ماجد الفطيم وموانئ دبي العالمية ومجموعة إعمار ومجموعة السركال وبنك أبوظبي الأول وطيران الإمارات ومجموعة عمل الشركات متعددة الجنسيات ومجلس المناطق الحرة بدبي ومصدر ومجموعة شروق القابضة.

نهج استراتيجي

و أظهرت دراسة حديثة أن الإمارات تتصدر منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا على صعيد عدد المؤسسات التي تتبنى منهجية استراتيجية شاملة نحو تحقيق الاستدامة.

شملت الدراسة، التي أعدت برعاية «بنك الإمارات دبي الوطني» و أجرتها «سستينبل سكوير»، الشركة الاستشارية المتخصصة في الاستثمار المسؤول والاستدامة والتأثير الاجتماعي، 638 مؤسسة في 18 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا.

ومن بين جميع المؤسسات المشاركة، أفادت 31% منها بامتلاكها استراتيجية شاملة للاستدامة بما في ذلك المواضيع المتعلقة بالإدارة البيئية والاجتماعية والحوكمة. وقد برزت الإمارات بامتلاكها أكبر عدد من المؤسسات التي أكدت امتلاكها استراتيجية شاملة للاستدامة، ولا سيما مع وصول نسبة المؤسسات المشاركة في الدراسة والتي تتخذ من الإمارات مقراً لها إلى 64%.

وأظهرت الدراسة أن 27% من المؤسسات المشاركة تمتلك فقط استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للشركات، والتي ينصب معظم تركيزها على المواضيع الاجتماعية والمحلية، في حين تمتلك 6% من المؤسسات التي انخرطت في الدراسة استراتيجية بيئية فقط.

وأظهرت الدراسة أن أهم العوامل التي تدفع الشركات الإقليمية للاستثمار في الاستدامة يتمثل في تحسين السمعة المؤسسية (وفقاً لـ21% من المؤسسات المشاركة) والشعور بالمسؤولية (بنسبة 19%).

> الاستدامة في الإمارات عمل مؤسسي وشعبي

تعزيز التواصل

وعند النظر إلى المستقبل، ترى غالبية المؤسسات المنضوية في الدراسة أن عام 2019 هو الوقت الأمثل لتعزيز التواصل الخارجي في ما يتعلق بممارسات الاستدامة التي تتبناها. ومع ذلك، برزت توقعات بقاء ميزانيات الاستدامة على حالها. وتنسجم مساعي تعزيز التواصل الخارجي على مستوى الاستدامة مع حقيقة أن رؤية المؤسسات بأن «تحسين السمعة» هو أحد المحركات الرئيسة لمساعيها الاستثمارية في الاستدامة.

وقال هشام عبدالله القاسم، نائب رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب لمجموعة «بنك الإمارات دبي الوطني»: «يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني التزاماً راسخاً بتبني ثقافة الاستدامة عبر كافة عملياته التشغيلية فضلاً عن سعيه الحثيث لغرس شعور عام بين أفراد فريق عمله حول المسؤولية البيئية والاجتماعية.

مستقبل مستدام

ذكرت مجلة «فوربس» الأمريكية أن الإمارات تشغل موقعاً مثالياً يهيئها للتصدي للتحديات المستقبلية المختلفة التي يواجهها العالم، خاصة التحديات التنموية، وبصفة أكثر تحديداً التنمية المستدامة، وبناء مستقبل مستدام للبشر.

واستعرضت المجلة في تقرير نشرته بعنوان «لماذا تقع الإمارات في موضع مثالي للتصدي للتحديات العالمية» الأسباب التي تجعل الإمارات مؤهلة للاضطلاع بهذا الدور المستقبلي العالمي، حيث أدركت في وقتٍ مبكر للغاية وجوب وحتمية التحول إلى اقتصاد متنوع، سعياً لبناء مستقبل مستدام، وعلى الرغم من كون الإمارات قد بنت ثروتها الهائلة في الأساس على عائدات الذهب الأسود، إلا أن قادتها لم يغفلوا أهمية التنوع الاقتصادي.

وأضاف أن من أهم مظاهر التنوع تخصيص الإمارات لاستثمارات كثيفة بُغيَة بناء قاعدة تصنيعية غطت صناعات متنوعة، منها صناعات الفضاء الجوي، التعدين، الدفاع. وأكد التقرير أن هذا الاتجاه صوب التصنيع جعل الإمارات مساهماً رئيسياً في «سلاسل القيمة العالمية».

وتطرق التقرير إلى انفتاح الإمارات الشديد على فكرة الابتكار، موضحاً أن الإمارات تحرص على دعوة المبتكرين من كافة أنحاء العالم إلى التواجد على أرضها. وأضاف إن الفكر التقدمي الواضح الذي تتبناه حكومة الإمارات والنظام البيئي الاقتصادي الصحي الذي توفره للشركات العاملة على أرضها، جعل لإمارات في موضع مثالي للتصدي للتحديات العالمية.

شـبـاب الاعـمـال

حلقة عالمية لتمكين الشباب في قطاع الطيران

عقدت الهيئة العامة للطيران المدني الحلقة الشبابية العالمية الأولى في قطاع الطيران ضمن أعمال الجمعية العمومية الـ40 لمنظمة الطيران المدني الدولي "إيكاو" في مونتريال بكندا. وركزت الحلقة الشبابية التي عقدت في اكتوبر الماضي على أهمية تمكين الشباب في قطاع الطيران وبناء القدرات والمهارات بالإضافة إلى المساواة بين الرجل والمرأة في مجالات الطيران بينما تمثل الحلقات الشبابية وسيلة مهمة للتبادل الثقافي والفكري بين الأجيال وتؤكد على استراتيجية القوى الناعمة في تحقيق التواجد الاقتصادي المتوازن.

شارك في الحلقة الشبابية معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني وسعادة سيف محمد السويدي مدير عام الهيئة العامة للطيران المدني وعدد من المسؤولين في قطاع الطيران بالدولة إضافة إلى الشباب المتواجدون ضمن الوفود المشاركة في الجمعية العمومية وطلبة تخصص الطيران من جامعة ميغيل بمونتريال.

وأكد معالي المنصوري أن انعقاد الحلقة الشبابية في مقر المنظمة رسالة واضحة من دولة الإمارات للعالم نؤكد فيها أهمية التواصل بين الأجيال وتأهيل الكوادر المختصة التي يتطلبها قطاع الطيران مشيرا إلى أن العنصر البشري هو أحد أهم محاور التنمية المستدامة. وقال " يأتي تواجدنا اليوم مع الشباب لنؤكد أهمية تواجد أصحاب القرار مع الجيل الجديد في وضع الخطط المستقبلية وهو ما تبناه حكومة دولة الإمارات ضمن استراتيجيتها".

من جانبها قالت معالي شما بنت سهيل بن فارس المزروعي وزيرة دولة لشؤون الشباب إن الإمارات تتبوأ موقعا رائدا في مجال تمكين الشباب ليكونوا روادا في بناء مستقبل الإمارات بمختلف القطاعات الحيوية وإعداده لتحمل المسؤولية وإشراكه في مواقع صنع القرار.

وناقشت الحلقة الشبابية ثلاث محاور رئيسية هي: إعداد الشباب للمستقبل وبناء القدرات والمهارات من خلال التأكيد على أهمية التعليم وتبنيه للمتطلبات الحالية والمتغيرة مستقبلا والمساواة بين الرجل والمرأة في مجالات الطيران ودعم المرأة لتتبوأ مكانتها في القطاع على جميع الأصعدة من خلال تأهيلها وتعليمها.. كما جاء المحور الثالث ليناقش أثر التكنولوجيا على الوظائف في المستقبل وأهمية الاستعداد لتلبية متطلبات القطاع في التغييرات المستقبلية.

ملتقى "تواصل" يعزز روح التعاون بين رواد الاعمال الشباب

نظم صندوق خليفة لتطوير المشاريع فعاليات الدورة الرابعة من ملتقى "تواصل" على هامش معرض "الإمارات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة" الذي أقيمت فعالياته في سبتمبر الماضي في مركز العين للمؤتمرات بمدينة العين.

ويهدف الملتقى إلى تعزيز روح التواصل والتعاون بين رواد الأعمال من أعضاء الصندوق المتواجدين في مدينة العين، وتبادل الأفكار والخبرات، إضافة إلى إتاحة الفرصة أمامهم للتعريف بمشاريعهم المبتكرة والمنتجات والخدمات التي يقدمونها والبحث في سبل تسويقها من خلال خلق شبكة تواصل فعالة بين أعضاء الصندوق وشركائه الاستراتيجيين والمحليين.

وتخلل الملتقى في يومه الأول كلمة اتحاد غرف التجارة والصناعة في الدولة تلاها عرض تقديمي حول خدمات سوق أبوظبي العالمي، كما قدمت مجموعة الاتحاد للطيران عرضا حول الفرص المقدمة من المجموعة لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة. و تضمّن الملتقى أيضا عرضاً لأربعة مشاريع ناجحة تابعة لرواد أعمال إماراتيين مدعومين من جانب صندوق خليفة وهم سلطان محمد المعمري، وأحمد المحيربي، وعبدالله المزروعي وأحمد علي الشامسي.

وشهد اليوم الثاني من الملتقى كلمة لدائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي عن خدمات مركز الأعمال المقدمة لأصحاب المشاريع، تلاها عرض لمجموعة ناجحة من التجارب الخاصة برواد أعمال صندوق خليفة، كما قدمت عدة مداخلات لجهات مختلفة للتعريف بسلسلة الخدمات المقدمة لدعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إمارة أبوظبي.

زيادة كفاءة الشركات الصغيرة والمتوسطة

استضافت إمارة الفجيرة منتدىً عالمياً هدف إلى التركيز وتسليط الضوء على الحلول الفعالة لزيادة كفاءة العمل لمواكبة تطور الأعمال في المنطقة، بحضور العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة. وساهم المنتدى بشكل أساسي في فهم الطرق الجديدة لتعزيز الكفاءة التشغيلية لمواكبة التطور المستمر في السوق وزيادة المنافسة.

ويكمن سبب جذب المستثمرين إلى إمارة الفجيرة في توافر مجتمع أعمال يتمتع بمرافق ووسائل راحة حديثة وذلك بسبب موقعها الاستراتيجي. كما تتمتع الإمارة بعروض خاصة لتصبح واحداً من أفضل موانئ تخزين الوقود في العالم، لتسهيل الوصول إلى طرق الشحن الدولية، مع أكثر من 40 ناقلة عملاقة تمر عبر موانئها يومياً وفقاً لموقع الحكومة على الإنترنت. ومن جملة المميزات التي تتمتع بها إمارة الفجيرة كونها بيئة استثمار جاذبة لرجال الأعمال بما تتمتع به من الإجراءات الحكومية السهلة والبنية التحتية جيدة التنظيم.

ومع استمرار الإمارة في تعزيز بنيتها الأساسية لتأهيل الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية للانطلاق، كان من الضروري معالجة التحديات والفرص الملحة لمساعدة أصحاب الأعمال على وضع استراتيجيات أفضل وتحسين آفاق النمو داخل السوق. ولمعالجة الأمر نفسه عقدت «تالي سوليوشنز» شراكة مع CA مانوج جوزيف، المراقب المالي الحالي لمجموعة «أمانا» للمقاولات في دبي، لمناقشة سبل أكثر فاعلية لاكتساب ميزة تنافسية في المشهد التجاري المحلي الحالي خلال منتدى الشركات الصغيرة والمتوسطة.

"دبي للمشاريع الناشئة" و«منطقة 2071» تطلقان سلسلة لقاءات الأعمال

نظمت «دبي للمشاريع الناشئة»، إحدى مبادرات غرفة تجارة وصناعة دبي المبتكرة لدعم ريادة الأعمال، بالتعاون مع «منطقة 2071» الدورة الرابعة من سلسلة لقاءات الأعمال الأسبوعية الخاصة بالمشاريع الناشئة وريادة الأعمال في الفترة من 11 سبتمبر وحتى 13 نوفمبر 2019.

وتهدف سلسلة لقاءات الأعمال، التي اقيمت كل يوم أربعاء في «منطقة 2071»، إلى تسليط الضوء على أبرز المواضيع التي تهم أصحاب المشاريع الناشئة حول العالم ومساعدتهم على تطوير وتحسين مشاريعهم التجارية والاستفادة من تجارب غيرهم في عالم الأعمال، وذلك بمشاركة وحضور نخبة من أبرز المتحدثين في المنطقة ومن مختلف المجالات والقطاعات.

و اوضحت ناتاليا سايشيفا، مدير ريادة الأعمال في غرفة دبي إن سلسلة لقاءات الأعمال على مدى دوراتها الثلاث السابقة شهدت إقبالاً كبيراً من قبل أصحاب المشاريع الناشئة ورواد الأعمال في المنطقة ومن مختلف المجالات والقطاعات، مؤكدة أن «دبي للمشاريع الناشئة» تهدف من خلال تنظيم هذه الورش إلى تزويد أصحاب المشاريع الناشئة بكل ما يحتاجونه من دعم وإمكانات للوصول إلى أهدافهم والنجاح في عالم ريادة الأعمال وبناء علاقات وشراكات جديدة مربحة.

وشهدت هذه اللقاءات على مدار الدورات الماضية مشاركة واسعة من أكثر من 1000 مشارك من رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الناشئة.

الإمارات الأولى عربياً و12 عالمياً في مؤشر رواد الأعمال الاجتماعيين

حلت الإمارات في المركز الأول عربياً والمركز 12 عالمياً في مؤشر رواد الأعمال الاجتماعيين 2019 متقدمة 7 مراكز عن ترتيبها في 2016 (19) الصادر عن مؤسسة تومسون رويترز متقدمة على المملكة المتحدة والسويد وسويسرا وإيطاليا وهونغ كونغ.

وحازت المركز الأول عالمياً، حيث يمكن لرجال الأعمال الاجتماعيين الوصول بسهولة إلى الدعم غير المالي مثل الدعم القانوني والتقني. وحصلت على المركز 29 في دعم السياسات الحكومية لرواد الأعمال الاجتماعيين. والمركز 9 في جذب العمالة الماهرة متقدمة عن مركزها 16 في 2016.

والمركز 13 في إدراك الجمهور لدور رواد الأعمال الاجتماعيين. والمركز 15 في قدرة رواد الأعمال الاجتماعيين على جني المكاسب (الدخل). والمركز 9 في مؤشر الزخم من المركز 39 في 2016. والمركز 16 في الوصول إلى الاستثمار أي سهولة حصول الرواد على الاستثمار. والمركز 16 في حصول رواد الأعمال الاجتماعيين على التمويل.

وقال التقرير: في الوقت الحالي، هناك استثمار متزايد في ريادة الأعمال الاجتماعيين في الإمارات، ليس فقط من الناحية المالية، ولكن في شكل دعم. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك مجال للتحسين، إلا أن الاتجاه إيجابي. وهناك أيضاً المزيد والمزيد من المواطنين الذين يشاركون الآن في هذا القطاع.

المصرف المركزي يطلق استبيانا حول المشاريع متناهية الصغر

أطلق مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الاستبيان الأول حول المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة/ MSMEs/ في مختلف القطاعات بالدولة وذلك بموجب التكليف الاستراتيجي الذي يقتضي حشد مزيد من الدعم لهذا القطاع الاقتصادي الحيوي.

وستوفر نتائج الاستبيان المعلومات والبيانات الإحصائية لمشروع البحث الذي يتم إعداده حاليا بالمصرف المركزي حول "ممكّنات حشد المزيد من الدعم للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتخفيف القيود التمويلية المفروضة عليها". ويركز البحث على قيود التمويل التي تعرقل قدرة هذه الفئات من المشاريع على التطور بناء على عوامل السوق القائمة حاليا. كما سيسهم البحث في إلقاء الضوء على أهم القيود التي يعتبرها المقترضون من أصحاب هذه المشاريع معوقات رئيسية لحصولهم على التمويل.

ومن حيث القيود في جانب العرض من الائتمان الممنوح لهذا القطاع، سيسلط البحث الضوء على مخاوف المؤسسات البنكية، وصناديق تنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي تحد من قدرتها على توفير التمويل الكافي للقطاع. وسيحدد البحث العراقيل الهيكلية للإقراض للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على جانبي الطلب والعرض للإقراض الممنوح لهذه الفئة من المشاريع، وذلك للمساعدة في وضع السياسات والإصلاحات التي سوف تمكن هذه المشاريع من لعب دور أكبر في المستقبل في مجالات التوظيف والتنويع الاقتصادي في الدولة.

"رُوّاد" تعرّف بآليات حصول المشاريع الوطنية على علامة الجودة الإماراتية

شارك 26 من أصحاب المشاريع الريادية الإماراتية المدعمة من مؤسسة "رواد" وأصحاب الرخص المنزلية "اعتماد" بدائرة التنمية الإقتصادية في الورشة التدريبية " احصل على علامة الجودة الإماراتية" التي نظمتها مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية "رواد" بالتعاون مع هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس "مواصفات" ودائرة التنمية الاقتصادية بالشارقة.

و قدمت هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس "مواصفات" الورشة لتعريف المشاركين بالامتيازات التي تحصل عليها المصانع وخطوط الإنتاج الوطنية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة عند حصولها على العلامات والشارات الصادرة عن الهيئة على غرار علامة الجودة الإماراتية وعلامة حلال وعلامة المطابقة الإماراتية/ ECAS/ وعلامة الاعتماد الإماراتية /ENAS/ وعلامة المنتجات البلاستيكية /قابل للتحلل/ وعلامة المقاييس الإماراتية.

وتمنح العلامات والشارات الصادرة عن هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس "مواصفات" المنتجات الحاصلة عليها القدرة عن النفاذ إلى أسواق ما يزيد على 80 دولة حول العالم وتساعد المنتجات الوطنية كذلك في زيادة القدرة التنافسية مع المنتجات الأجنبية ولاسيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة وهو نطاق العمل الرئيس لمؤسسة "رواد".

صاحبات الأعمال

«صندوق خليفة» يعزز تمويل رائدات الأعمال

صندوق خليفة لتطوير المشاريع
Khalifa Fund for Enterprise Development

مول صندوق خليفة لتطوير المشاريع 413 مشروعاً لرائدات أعمال إماراتيات منذ تأسيسه عام 2007 ولغاية أغسطس 2019 لتشكل نحو 30% من إجمالي المشاريع الممولة من الصندوق منها 29 مشروعاً بالشراكة بين رائدات ورواد أعمال، في حين بلغت قيمة القروض التي وافق عليها الصندوق لمشاريع تملكها نساء بالكامل أو بالشراكة مع الغير نحو 308.1 مليون درهم. وأكد تقرير للصندوق، حصلت «الاتحاد» على نسخة منه، ارتفاع أعداد المواطنات اللاتي تقدّمن بطلبات للحصول على خدمات دعم من الصندوق إلى 6500 طلب منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 2018، بما يمثل 33% من مجموع المتقدمين بشكل عام. كما بلغ عدد المشاركات في الدورات التدريبية التي يقيمها الصندوق 6255 متدربة، بما يمثّل 60% من نسبة إجمالي المتدربين، الأمر الذي يؤكد تطلع الإناث للدخول في مجال العمل الحر وحرصهن على تعزيز مهاراتهن الريادية. وتولي رائدات الأعمال تركيزهن على قطاعات حيوية واستراتيجية محددة، حيث إن 75% من المشاريع النسائية المدعومة من صندوق خليفة تصب في قطاع الخدمات بينما تستحوذ المشاريع في القطاع الصناعي على 19% من إجمالي عدد مشاريع الإناث و6% من مشاريعهن بقطاع الزراعة.

"سيدات أعمال الشارقة" يستكشف الفرص التجارية في الأسواق التايلندية

نظم مجلس سيدات أعمال الشارقة التابع لمؤسسة نماء للارتقاء بالمرأة مؤخراً بعثة تجارية الى العاصمة التايلندية - بانكوك بمشاركة مجموعة من عضوات المجلس التقى خلالها عدد من الشركات العاملة في قطاع الأزياء والمجوهرات وخدمات الاعمال و استعراض أبرز الفرص التجارية التي توفرها الأسواق التايلندية.

جاءت البعثة التجارية في إطار جهود المجلس الرامية إلى دعم رائدات الأعمال وصاحبات المشاريع في دولة الإمارات ومواصلة العمل على تمهيد الطريق أمامهنّ لاستكشاف الفرص الواعدة في الأسواق العالمية وتبادل الخبرات مع أصحاب الأعمال والمستثمرين والشركاء التجاريين في مجال عملهنّ.

و نظم مجلس سيدات أعمال الشارقة في اليوم الأول من الزيارة ملتقى تعريفياً تحت عنوان "مستقبل الأعمال بقيادة المرأة" بمشاركة نحو 50 مشاركاً من سيدات الأعمال وكبار الشخصيات والمسؤولين التايلنديين إلى جانب رائدات الأعمال من المجلس والمشاركات تحت مظلة الوفد بهدف استشراف دور ومكانة رائدات الأعمال في مستقبل الاقتصاد العالمي وتعزيز شبكة علاقات عضوات المجلس مع نظيراتهن في تايلند وبحث فرص تعزيز التبادل التجاري والتعاون في القطاعات التي تشهد نمواً واعداً بين البلدين.

مجلس سيدات أعمال دبي يستعرض الفرص الاستثمارية مع وفد أوروبي

نظم مجلس سيدات أعمال دبي بمقر غرفة تجارة وصناعة دبي مائدة مستديرة مع وفد اقتصادي أوروبي يضم 11 رجل وسيدة أعمال يمثلون عددا من الشركات الناشئة في أسواق فرنسا والمانيا وروسيا والمملكة المتحدة واستونيا وايطاليا. وكان في استقبال الوفد الزائر سعادة الدكتورة رجاء عيسى القرق رئيسة مجلس سيدات أعمال دبي وأعضاء من مجلس إدارة مجلس سيدات أعمال دبي وممثلين عن مجتمع الأعمال.

وترأس الوفد الزائر إيجور ليس المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة "جامبت" ويضم رؤوساء ومدراء تنفيذين لشركات متخصصة في مجالات الحلول الاستشارية والتسويق والتواصل الرقمي وتقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة والتكنولوجيا المالية والعقارات والتجارة الإلكترونية بالإضافة إلى الاستثمارات المالية.

وبحث المجلس مع الوفد الزائر سبل تعزيز التعاون المشترك والتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة وتعزيز آليات التواصل مع مجتمعات الأعمال وتأسيس شراكات أعمال وآليات تفعيل الاستفادة من الخبرات العالمية في نسج شبكة علاقات اقتصادية متشابكة تحقق المصالح والأهداف المشتركة لسيدات الأعمال في دبي ورواد الأعمال في أوروبا.

مجلس سيدات دبي يطلق لجنة مبادئ تمكين المرأة

أطلق مجلس سيدات أعمال دبي التابع لغرفة دبي لجنة مبادئ تمكين المرأة في الإمارات والكشف عن أسماء أعضائها. و جاء تأسيس اللجنة بهدف دعم وتحفيز التوازن بين الجنسين في المؤسسات التجارية وأسواق المال والأعمال والمجتمع في دبي. كما ينسجم مع رؤية وأهداف مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين لدعم الجهود الحكومية الرامية لحماية الرفاه الاجتماعي والمالي للمرأة وترسيخ شراكتها المؤثرة في عملية التنمية المستدامة، ما سيعزز من سمعة دولة الإمارات كبيئة داعمة للمساواة بين الجنسين، وتحقيق هدفها لتغدو ضمن أفضل 25 دولة في العالم تحقق المساواة بين الجنسين بحلول العام 2021.

وتشمل المبادئ السبعة لتمكين المرأة العمل على إعداد قيادة عالية المستوى للشركات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في بيئة العمل.

ألف سيدة أعمال إماراتية بعجمان يحصلن على رخصة وعضوية "بدايات"

تمكن مجلس سيدات اعمال عجمان من العمل خلال الأعوام السابقة وحتى الوقت الحالي على نمو واستدامة اعمال ومشاريع عضواته وتطورها، واطلاق مبادرات مبتكرة، زادت من إجمالي عضوية المجلس واعداد الحاصلات على رخصة بدايات إلى ما يزيد على 1000 عضوية ورخصة للمرأة الاماراتية. وأشادت الدكتورة آمنة خليفة آل علي رئيسة مجلس سيدات اعمال عجمان عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عجمان، خلال اجتماع مجلس إدارة سيدات اعمال عجمان الذي عقد للاطلاع على منجزات العام 2019 ومناقشة الخطة الاستراتيجية للعام 2020، بجهود القيادة الرشيدة في توفير الدعم والمقومات المتنوعة لمجتمع الاعمال وخاصة سيدات الاعمال بما يعزز من استفادة عضواته وتنمية اعمالهن، وتشجيعهن على الانتاج.

واضافت انه وخلال الفترة من أبريل إلى أغسطس 2019 تم تنظيم 6 ورش تدريبية متخصصة في التسويق والانتاج والطب التكميلي وريادة الاعمال وغيرها من المجالات استفاد منها 118 سيدة اعمال، كما وقع المجلس 6 اتفاقيات تعاون مع شركائه الاستراتيجيين هدفت إلى تنوع وزيادة المزايا الموجهة لسيدات الاعمال لاسيما ان مجلس سيدات اعمال عجمان يولي تعاونه مع كافة الجهات الحكومية والخاصة أهمية كبيرة بما يعود بالنفع على مختلف نشاطات المجلس ومبادراته، وشارك ونظم المجلس خلال الفترة نفسها من العام الجاري 6 معارض متنوعة. واوضحت ان الإقبال من سيدات الأعمال زاد على عضوية المجلس حَيْث وصل عداد الحاصلات على رخصة بدايات إلى ما يزيد عن 1000 عضوية ورخصة.

مجلس سيدات أعمال أبوظبي ينظم معرض المبدعات بالعين

تحت رعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، الرئيسة الفخرية لمجلس سيدات أعمال أبوظبي"أم الإمارات"، نظم مجلس سيدات أعمال أبوظبي فرع العين في "الهيلي مول" بمدينة العين "معرض المبدعات وسيدات الأعمال"، وذلك ضمن فعاليات الحملة التوعوية الخامسة لريادة الأعمال 2019، تحت شعار مستقبل ريادة الأعمال في عالم متغير، "استشراف، ابتكار، تحول رقمي، البلوك تشين، ذكاء اصطناعي".

افتتحت المعرض الدكتورة هدى المطروشي عضو الهيئة التنفيذية لمجلس سيدات أعمال أبوظبي نيابة عن سعادة مريم الرميثي رئيسة الهيئة التنفيذية لمجلس سيدات أعمال أبوظبي بحضور شفيقة العامري المديرة التنفيذية لمجلس سيدات أعمال أبوظبي، وعدد من ممثلي الدوائر الحكومية و سيدات الأعمال.

و جاء تنظيم المعرض للمرة الأولى في "الهيلي مول" العين، دعماً لسيدة الأعمال المبدعة الإماراتية بشكل خاص في مدينة العين، حيث استقطب المعرض هذا العام مشاركة واسعة وفاعلة لعدد 22 مبدعة وسيدة أعمال إماراتية بمدينة العين، قدمن عرضا لأفضل المنتجات التجارية المتميزة في مجالات الاهتمام بالمرأة، من المجوهرات والملابس والأزياء والعبايات، ومستلزمات المكياج والتجميل، والإكسسوارات والحقائب والمنتجات الجلدية المختلفة، وكذلك العطور والبخور والأطياب، وأعمال المشغولات اليدوية المبتكرة، إلى جانب مشاركة العديد من العلامات التجارية المعروفة في الساحة.

تمكين المرأة في القطاع الصناعي

نظمت دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي ندوة بعنوان «تمكين المرأة في القطاع الصناعي»، بالتزامن مع استضافة أبوظبي أعمال المؤتمر الثامن عشر لمنظمة التنمية الصناعية «يونيدو» في نوفمبر 2019. وأوضح راشد عبد الكريم البلوشي وكيل الدائرة، أن موضوع الندوة يأتي ضمن أحد المحاور الرئيسة التي ستناقشها منظمة اليونيدو خلال انعقاد أعمالها في أبوظبي، حيث حرص مكتب تنمية الصناعة التابع للدائرة على تسليط الضوء على المحاور الرئيسة التي ستناقشها أجندة اليونيدو، ومن أهمها تمكين المرأة في القطاع الصناعي.

وتضمنت الندوة تقديم عدة عروض استهلّها مكتب تنمية الصناعة بعرض قدمته عنود صالح المرزوقي رئيس قسم أنظمة البيئة والصحة والسلامة بالمكتب، أشارت فيه إلى أن أكثر من 40% من موظفي مكتب تنمية الصناعة هن مواطنات إماراتيات. وأوضحت أنه على مستوى الجهات شبه الحكومية نجد مثلاً عدد النساء اللاتي يشغلن الوظائف في شركة ستراتا 58%، منهن 90% مواطنات بعدد 365 موظفة مواطنة، و21 من أصل 34 من قادة الفرق هن مواطنات إماراتيات، فيما تشغل الإناث 19% من الوظائف في شركة الإمارات العالمية للألمنيوم، وفي حديد الإمارات يعمل 2200 موظف، ويبلغ إجمالي موظفي الشركة من مواطني دولة الإمارات نحو 500 موظف، 70 منهم من الإناث.

"سيدات أعمال أبوظبي" ينظم ندوة "الذكاء الاصطناعي والتجارب الناجحة"

نظم مجلس سيدات أعمال أبوظبي التابع لغرفة تجارة وصناعة أبوظبي، في مقر الغرفة ندوة بعنوان " الذكاء الاصطناعي والتجارب الناجحة"، حضرها ما يزيد على 37 سيدة من رائدات الأعمال والمبدعات وصاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعدد من الموظفات في الجهات والمؤسسات الحكومية.

جاء تنظيم الندوة في إطار فعاليات الحملة التوعوية الخامسة لريادة الأعمال 2019، تحت شعار مستقبل ريادة الأعمال في عالم متغير، "استشراف، ابتكار، تحول رقمي، البلوك تشين، ذكاء اصطناعي"، والتي أطلقت أعمالها من ندوات وورش عمل ومعارض في كل من أبوظبي والعين والظفرة لنشر الوعي والمعرفة بالتطورات والتحولات الكبيرة التي يشهدها العالم في مجالات الابتكار واستشراف المستقبل في ظل الثورة الصناعية والجيل الرابع، إلى جانب ترسيخ مفاهيم استراتيجية الإمارات للذكاء الصناعي والتشجيع على تطوير الأعمال في إطار هذه التغييرات المستقبلية لمواكبة خطط الدولة التنموية والمتسارعة باتجاه التقدم نحو الاقتصادي القائم على المعرفة والابتكار والإبداع.

وسلطت الندوة الضوء على عدة محاور منها الذكاء الاصطناعي والتجارب الناجحة والتجارة الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي، ودوره في تطوير الأعمال وتحسينها، وتعريف مفاهيمه من منظور الاستراتيجية العالمية.

ميزات تنافسية بالجملة تعزز أنشطة الأعمال

تحوز بيئة الأعمال في الإمارات على عشرات الميزات التنافسية، الأمر الذي جعلها الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية وذلك بحسب ما وثقته العديد من المؤسسات العالمية المتخصصة والتي باتت تصنف ممارسة أنشطة الأعمال في الدولة ضمن قائمة الأكثر سهولة على مستوى العالم، بدعم من المنظومة التنافسية التي وفرتها خلال الفترة الماضية للمستثمرين.

وبالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع بها الإمارات فإن قائمة الميزات التي جعلت منها الدولة الأكثر جاذبية لبيئة الأعمال شملت نجاحها في تأسيس بنية تحتية متقدمة والمرافق المتنوعة للأعمال إلى جانب الاستقرار السياسي والاجتماعي وحرصها على حماية حقوق الملكية الفكرية وتوفيرها لقوانين عمل إيجابية.

وأكد أحدث إصدار لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020 الصادر عن البنك الدولي في واشنطن، أن الإمارات لا تزال أحد أهم مراكز اجتذاب المبتكرين ورواد الأعمال والمستثمرين في المنطقة وجميع أنحاء العالم، وذلك من خلال محافظتها على مركز الطليعة في منطقة الشرق الأوسط وضمن أفضل 20 اقتصاداً عالمياً، وحلولها في المرتبة 16 عالمياً بحسب التقرير السنوي الذي يرصد 190 دولة حول العالم.

كما تتميز دولة الإمارات باعتمادها على اقتصاد مستقر وحر ومفتوح وسهولة تأسيس العمل وأسعار تنافسية للطاقة والعقارات والإيجارات وذلك علاوة على توفر نظام مصرفي قوي وعدم وجود ضرائب على الأفراد والشركات ورسوم جمركية تبلغ 5% فقط وهي الأدنى في المنطقة وتكاليف منخفضة للعمالة.

منظومة متكاملة

ولعبت المنظومة التنافسية للاستثمار التي تتمتع بها دولة الإمارات دورا مهما في استمرار ترقيتها ضمن مؤشرات التنافسية العالمية. وتمتلك الإمارات إحدى أكثر البنى التحتية تطورا في العالم، وذلك بفضل رؤوس الأموال الضخمة التي تكرسها لتعزيز البنية التحتية، تحقيقا لرؤية الإمارات 2021 التي تهدف إلى جعل الدولة من أفضل البلدان في العالم بحلول اليوبيل الذهبي وفق استراتيجية التنمية الخضراء والمستدامة.

ويجري حاليا تنفيذ العديد من المشروعات في الدولة عموما ودبي خصوصا، من أجل الاستعداد لاستضافة إكسبو 2020.

وخصصت الدولة حوالي 230 مليار درهم لتنفيذ تحسينات جوهرية على البنية التحتية في مختلف أرجاء البلاد، منها شبكات الطرق والمباني الاتحادية، واستثمارات كبرى في إمارات الشارقة، وعجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة.

كما يتوفر في الدولة خيارات متنوعة لمرافق تأسيس الأعمال، ووفقا لنشاط ورأس المال المتاح للمستثمر الذي يمكنه

الإمارات الأولى عربيا و الـ 16 عالميا في سهولة ممارسة الأعمال

تأسيس أي نشاط تجاري في مختلف مناطق الدولة أو في مناطقها الحرة، ويشمل هذا التنوع مراكز أعمال فاخرة ومجهزة ومراكز تسوق تجارية مميزة وأبراج تجارية مجهزة بالكامل للأعمال ومناطق صناعية متنوعة وأكثر من 34 منطقة حرة، بأنشطة مختلفة تتوزع ما بين قطاعات اللوجستيات، والإعلام، والطاقة، وتقنية المعلومات وعلى مستوى سهولة ممارسة الأعمال فقد حصلت دولة الإمارات على مراكز متقدمة في محاور سهولة توصيل الكهرباء وسهولة دفع الضرائب وسهولة استخراج تراخيص البناء وسهولة تسجيل الملكية وإنفاذ العقود وحماية المستثمرين الأقلية وحماية حقوق الملكية الفكرية.

مظلة تشريعية

وضعت الدولة العديد من التشريعات والأنظمة التي تمنع الاحتكار، وتشجع على المنافسة بالإضافة إلى قوانين حماية الملكية، والعلامات التجارية، وقوانين مكافحة القرصنة، والإتجار بالبشر. كما تحافظ على وجود قوانين جمركية صارمة لمنع تداول ومرور البضائع المحظورة التي تضر الاقتصادات والمجتمعات.

وحرصت الإمارات على تشجيع نمو القطاع الخاص وتوفير سياسات حرة ومرنة فيما يتعلق بالضوابط الموضوعة على تبادل العملات، وسياسات منح أذونات الدخول وتصاريح العمل، وأنظمة الاستيراد والتصدير. كما ترتبط بعلاقات تجارية وثيقة مع دول العالم لدعم مركزها الذي يتبنى اقتصادا حرا ومفتوحا، وبروزها كلاعب في التجارة الدولية والتنافسية.

الإمارات أحد أهم مراكز اجتذاب المبتكرين ورواد الأعمال والمستثمرين

وأظهرت التصنيفات العالمية لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 تقدم الإمارات على كل الدول العربية التي يشملها التقرير لتحتل المركز الأول عربياً للعام السابع على التوالي.

كما أظهر التقرير تحقيق دولة الإمارات مركزاً متقدماً ضمن أفضل 10 دول عالمياً في أربعة من المحاور العشرة الرئيسة في التقرير، وهي: المركز الأول عالمياً في محور سهولة توصيل الكهرباء، والثالث عالمياً في محور سهولة استخراج تراخيص البناء، والمركز التاسع عالمياً في محور إنفاذ العقود، والمركز العاشر عالمياً في محور سهولة تسجيل الممتلكات.

بيئة مزدهرة

ذكر موقع «أماركت جورنال» الأمريكي أن الإمارات تمتلك نظاماً بيئياً مزدهراً لتحفيز الابتكار ودعم الشركات الناشئة، خصوصاً الشركات المتخصصة في التقنيات الحديثة أو التي تعتمد في عملها على تطبيقات لهذه التقنيات.

ونشر الموقع المتخصص في شؤون المال والأعمال والتجارة العالمية تقريراً أمس عن الشركات الناشئة في الإمارات، مستعرضاً أبرز الشركات الناشئة العاملة في الإمارات وأنشطتها وحجم أعمالها، مؤكداً أن الإمارات أدركت مبكراً أهمية ريادة الأعمال ودورها الحيوي في تحريك الاقتصاد العالمي والاقتصادات الوطنية مستقبلاً، وانطلاقاً من هذا الإدراك، آلت الإمارات على نفسها توفير نظام بيئي متقدم يحتضن رواد الأعمال وشركاتهم الناشئة ويفجر كل طاقاتهم الإبداعية والابتكارية للاستفادة منها في ضخ شرايين جديدة في اقتصاد الإمارات.

تصنف ممارسة أنشطة الأعمال في الدولة ضمن قائمة الأكثر سهولة على مستوى العالم، بدعم من المنظومة التنافسية

وأضاف أن هذا الفكر المشجع على الابتكار وريادة الأعمال الذي تتبناه الإمارات انعكس في صورة تسهيلات

الإمارات بيئة مزدهرة للابتكار والشركات الناشئة

وامتيازات هائلة تتمتع بها الشركات الناشئة القائمة على أرضها، وتتضمن هذه التسهيلات سهولة الإجراءات الخاصة بإنشاء وتسجيل الشركات الناشئة، منح التراخيص والموافقات الرسمية اللازمة في زمن قياسي، توفير الدعم المادي والتمويل، فضلاً عن الدعم الفني.

أفضل وجهات الاستثمار

أكدت مجلة «انتربرينور» أن الإمارات تُعد من أفضل الدول للاستثمار في العامين الجاري والمقبل، وأرجعت ذلك لعدة أسباب تتضمن الاستعدادات لاستضافة معرض إكسبو 2020 دبي والتنوع الاقتصادي والموقع الجغرافي والبنية التحتية فائقة المستوى والموارد الطبيعية الغنية وسرعة نمو الشباب.

وأضافت المجلة الاقتصادية الأمريكية أن هناك عوامل تؤيد ذلك منها مؤشر مدير المشتريات ونمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوقّعت تغيراً كبيراً في الأرقام الاقتصادية في الربع الأخير من العام الجاري. وأشارت «انتربرينور» إلى أنه من المتوقع أن يستقطب «إكسبو دبي» نحو 25 مليون زائر خلال فترة إقامته وإضافة نحو 23.4 مليار دولار إلى إجمالي الناتج المحلي في الإمارات.

وأشارت إلى الإجراءات المحفّزة للاستثمار في الدولة وتتضمن السماح بالملكية الأجنبية للشركات بنسبة 100% في عدد من القطاعات، موضحةً أن هذه الخطوات

تتميز دولة الإمارات باعتمادها على اقتصاد مستقر وحر ومفتوح وسهولة تأسيس العمل

لا تهدف فقط إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، بل لإضافة مزايا عديدة إلى الشركات والمشاريع، منها تعزيز نشاط الاستحواذ والاندماج والاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتساع قاعدة المشترين من الأجانب.

وأوضحت المجلة أن قرار الإمارات منح تأشيرات إقامة طويلة تصل إلى 10 سنوات يدعم جذب المواهب المتميزة من المحترفين والمهنيين والمبتكرين، مشيرةً إلى أن تطبيق قوانين جديدة لإفلاس الشركات يشجع ريادة الأعمال وإطلاق أعمال وشركات جديدة وحماية المستثمرين.

أسعار تنافسية للطاقة والعقارات والإيجارات و توفر نظام مصرفي قوي

نموذج ناجح

أكد بنك «يو بي إس» السويسري أن الإمارات قدمت نموذجاً إقليمياً ناجحاً في التنوع الاقتصادي والتحوّل من الاعتماد اقتصادياً بصفة أساسية على تصدير النفط. وأصدر البنك المتخصص عالمياً في إدارة الثروات الخاصة تقريراً حديثاً عن التنوع الاقتصادي في الإمارات تحت عنوان «مرحلة فارقة في سوق السلع»، لافتاً إلى أن الإمارات مصرة على تحقيق التنوع الاقتصادي، وأن هذا الإصرار نابع من استجابتها للتحديات الاقتصادية العالمية المحيطة بها، ومنها التقلب في أسعار النفط، التغيرات التي تشهدها أنماط الطاقة المستخدمة على المدى الطويل، فضلاً عن التوترات الجيوسياسية الإقليمية.

وذكر تقرير «يو بي إس» أن الأصول التي تمتلكها الإمارات حالياً قادرة على تمويل العجز المالي على مدى عقود من الآن، إلا أن هذا ليس هو فقط مبعث التفاؤل بشأن الآفاق المستقبلية لاقتصاد الإمارات، وإنما هو إصرار الإمارات على التنوع الاقتصادي.

مركز مالي عالمي ووجهة سياحية ومحطة للنقل الدولي ونموذج ناجح في التنوع الاقتصادي

وأضاف التقرير أن السعي وراء التنوع الاقتصادي في الإمارات ليس وليد اللحظة، وليس مجرد استجابة لتحديات راهنة، وإنما هو في واقع الأمر هدف استراتيجي تسعى الإمارات إلى تحقيقه منذ إنشائها في عام 1971، وعنصر راسخ من مكونات رؤيتها المستقبلية.

وذكر التقرير أن الإمارات ترجمت هذا السعي في صورة إنجازات عملية على أرض الواقع تمثلت في نجاحها في التحوّل إلى مركز مالي عالمي وكذلك مركز رئيسي لحركة النقل الدولي، فضلاً عن كونها وجهة سياحة عالمية تتمتع بشعبية جارفة وموقع مُفَضل بامتياز لكبريات الشركات والمؤسسات التجارية الدولية. وأوضح أن هذه الإنجازات تحققت نتيجة نجاح الإمارات في توفير بيئة صديقة للأعمال التجارية، انفتاحها على التجارة ورؤوس الأموال العالمية، وإنشاء بنية تحتية متميزة.

الاقتصاد الرقمي يعزز تنافسية الإمارات عالمياً

حققت دولة الإمارات انجازات كبيرة لجهة التحول الى الاقتصاد الرقمي خلال السنوات الماضية، الأمر الذي أسهم في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وفقا للمؤشرات الصادرة عن المؤسسات العالمية.

ويحظى تحقيق مبادئ الاقتصاد الرقمي في منظومة الاقتصاد الوطني في الإمارات بأهمية كبرى، وذلك لانسجامه مع توجهات الدولة في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد المعرفي، ومساهمته في خلق فرص حقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر، وتتبنى دولة الإمارات التكنولوجيا المتقدمة عبر تهيئة البيئة الحاضنة، ووضع التشريعات الملائمة، وبحث آليات تنظيم هذا القطاع الحيوي؛ لتحقيق أفضل العوائد من تقنيات الاقتصاد الرقمي، وضمان استدامة المنظومة الرقمية.

و حرصت الإمارات على توفير الإمكانيات الأساسية لإنشاء اقتصاد رقمي، واستصدار التشريعات اللازمة لكسب ثقة المتعاملين وحماية الملكية الفكرية، والتي تعتبر من أهم مقومات الصناعة المعلوماتية.

> الإمارات الأولى إقليمياً في التمكين الرقمي

و تضم حكومة الإمارات الحالية وزيراً معنياً بملف واستراتيجية الذكاء الاصطناعي، بهدف استباق التحديات التي يفرضها انتشار تقنيات الاقتصاد الرقمي بشكل متسارع، وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية اللازمة، كما تشارك الدولة في اجتماعات مجموعة مستقبل الاقتصاد الرقمي والمجتمع التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس»، بصفته عضواً في المجموعة بهدف تمكين المجتمعات من أدوات الثورة الصناعية الرابعة وتعزيز الوعي المجتمعي العالمي في مجالات الاقتصاد الرقمي.

عوامل معززة

ومن المتوقع أن تعزز الدولة موقعها في الاقتصاد الرقمي خلال العامين المقبلين بدعم من عدة عوامل أساسية تشمل بالإضافة الى التسارع الكبير المنجز في التجارة الإلكترونية توفر البنية التحتية التكنولوجية المعلوماتية وزيادة انتشار خدمات الانترنت واستخدام الهواتف الذكية والتوسع في أنظمة الدفع الالكتروني علاوة على الدعم الحكومي اللامحدود للتحول الرقمي.

وفي ظل النهج الحكومي الداعم للتحول الرقمي فإن قيمة التجارة الالكترونية في دولة الإمارات ستصل الى نحو 100 مليار درهم بحلول العام 2020 وهو ما يعني تضاعف قيمة هذا النوع من التجارة مقارنة مع العام 2016 طبقا لآخر التقارير الصادرة عن منتدى الاقتصاد العالمي.

واستنادا الى هذه المعطيات فإن دولة الإمارات ستستحوذ على نحو 40% من اجمالي التجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط بحلول العام 2020، علما بأن بلوغ الدولة لهذا الموقع الريادي في التجارة الإلكترونية سيكون مدعوما بانضمامها الى اتفاقية التيسير التجاري التي صادقت عليها الإمارات ودخلت حيز التنفيذ اعتبارا من العام 2017.

وتعد اتفاقية تسهيل التجارة أحد أهم إنجازات منظمة التجارة العالمية وتهدف إلى تيسير حركة البضائع عبر الحدود وتسهيل التخليص الجمركي عليها والإفراج عنها، وخفض كلفة الصفقات التجارية، وزيادة مستوى الشفافية في إجراءات التجارة الدولية.

> توفر البنية التحتية التكنولوجية المعلوماتية وزيادة انتشار خدمات الانترنت واستخدام الهواتف الذكية والتوسع في أنظمة الدفع الالكتروني

وعلى المستوى المحلي المتعلق بالدعم الرسمي فقد بات تعزيز مكانة الدولة في الاقتصاد الرقمي يتصدر قائمة أوليات الحكومة حيث يجري التنسيق في الوقت الراهن بين الوزارات المعنية ومن ضمنها وزارة الاقتصاد والمؤسسات الخاصة لتأسيس منصة إلكترونية اتحادية للتجارة الإلكترونية بالإضافة الى إطلاق المزيد من المبادرات المحفزة للتجارة الالكترونية.

يشار الى أن وزارة الاقتصاد سعت ولا زالت تواصل جهودها للتوسع في الخدمات الالكترونية التي تساهم في تشجيع التجارة الالكترونية وذلك في إطار دعمها لاستراتيجية الحكومة في مجال التوسع بالخدمات الإلكترونية واستحدثت الوزارة في سبيل بلوغ هدفها حزمة من التطبيقات والمواقع الإلكترونية التي تسهم في تعزيز البيئة المعرفية لقطاع التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر وذلك باستخدام أفضل الممارسات في تقنية المعلومات والاتصالات، لتوفير الخدمات التجارية والاستثمارية بالسرعة المطلوبة وعلى النحو الذي يعزز من ببيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد.

التمكين الرقمي

وتقدمت دولة الإمارات في التصنيف العالمي لمؤشر Euler Hermes الفرنسي، التمكين الرقمي 2019، إلى المرتبة 23 عالمياً، محافظة على مكانتها في صدارة دول منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا من بين 115 دولة في مساعدة الشركات الرقمية على الازدهار والشركات التقليدية لتوظيف واستخدام الفوائد الناشئة عن استخدام التقنيات الرقمية.

وتفوقت الإمارات على دول عريقة مثل إسبانيا (24) ولوكسمبورغ (25) وإيطاليا (28) والبرتغال (30) وماليزيا (33) وروسيا (37) وتايلاند (40) والهند (44) وماليزيا وتم تصنيف الدولة كأفضل مكان للشركات الرقمية في مصاف إسبانيا (24) ولوكسمبورغ (25) وإيطاليا (28) والبرتغال (30) وغيرها.

وصنفت الدراسة الإمارات في المرتبة السادسة إلى جانب البرتغال وبولندا وسلوفينيا وآيسلاندا وإيطاليا من حيث إمكاناتها غير المستغلة عند مقارنة القيمة السوقية لشركات التكنولوجيا بحصة الناتج المحلي الإجمالي.

ويقيس المؤشر، قدرة - وبراعة - الدول على مساعدة الشركات الرقمية على الازدهار وتمكين الأعمال التجارية التقليدية من تسخير المكاسب الرقمية. ومن حيث مكون التنظيم جاء رصيد الإمارات مرتفعاً حيث بلغ 91 نقطة من أصل 100، إلى جانب مكون البنية التحتية 89 نقطة، فيما بلغ رصيدها في مكون الربط 66 درجة.

الابتكار الرقمي

و سبق واشارت دراسة بحثية أجرتها وحدة البحوث الاقتصادية في شركة جوجل بتكليف من "البيت متوحد"، بهدف الحصول على نتائج عن أهمية الخدمات الرقمية لدى الحكومة والإعلام والخدمات المالية وقطاع التجزئة في دولة الإمارات، بالإضافة إلى معرفة التحديات والفرص التي تواجهها دولة الإمارات في تعزيز التحول الرقمي لمختلف القطاعات. وأفادت الدراسة، بأن أكثر 40% من سكان

قيمة التجارة الالكترونية في الإمارات ستصل الى 100 مليار درهم بحلول 2020

الإمارات يستخدمون الخدمات الرقمية الحكومية أكثر من مرة في الأسبوع في حين أن نوعية الخدمات الرقمية الحكومية تختلف باختلاف الإمارة، حيث تم تحديد ثلاث فرص رئيسة للتحسين وهي تطوير بوابة شاملة «نافذة واحدة» للخدمات وتصميم الخدمات، بما يتناسب مع احتياجات المستخدمين وزيادة استخدام الخدمات التي تقودها البيانات المفتوحة التي يتم تطويرها بالشراكة مع القطاع الخاص.

وبشأن وسائل الإعلام ذكرت نتائج الدراسة، أن الإعلام الترويجي المطبوع التقليدي في دولة الإمارات العربية المتحدة انخفض بشكل ملحوظ، الأمر الذي يشكل تحدياً لتحول وسائل الإعلام الإماراتية المختلفة نحو تعزيز عروضها الرقمية، وذلك من خلال الاستثمار في نماذج الإعلانات الرقمية الأكثر تطوراً.

وبشأن قطاع التجزئة، أوضحت الدراسة أن مبيعات التجزئة التقليدية في دولة الإمارات العربية المتحدة آخذة في التباطؤ، وبالمقابل فإن التجارة الإلكترونية تنمو بسرعة في توسيع المبيعات، مشيرة إلى أن شركات التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات تستثمر في وسائل الإعلام الاجتماعية.

وعن الخدمات المالية، أكدت دراسة جوجل أن هناك تحسناً ملحوظاً في تجربة المستخدم الرقمي، حيث بدأت البنوك والمصارف الإماراتية في الاستثمار في الخدمات المصرفية الرقمية في ظل التوجه الملحوظ بزيادة اعتماد التجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية عبر النظام الإيكولوجي، مشيرة إلى أهمية استمرار البنوك والمصارف في تقديم معاملات القطاع الخاص رقمياً عبر معاملات بطاقات الائتمان، الأمر الذي يستدعي تكثيف برامج الأمن الإلكتروني حماية للمستهلكين بهدف بناء الثقة والسلامة بشكل ملائم.

التعليم الرقمي

وبينت الدراسة أن دولة الإمارات حققت تقدماً ملحوظاً من حيث الاستثمار في التعليم الرقمي وتعزيز الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص، مشيرة إلى أنه لتوسيع نطاق هذه المكاسب ودعم النمو المستمر للاقتصاد الرقمي، سيكون من المهم لحكومة دولة الإمارات أن تعمل على تغذية سوق العمل بالكوادر والمهارات البشرية التي تتمتع بالقدرة العلمية والمهنية العالية في الاقتصاد الرقمي.

وأضافت أنه وفقاً لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي فإن 7% فقط من الطلبة الإماراتيين ملتحقون بدراسات تكنولوجيا المعلومات، و 16% منهم يتابعون دراسات علوم الحاسوب أو هندسة الحاسوب، وحددت أربعة أسباب رئيسة لعدم وجود عدد كاف من الطلبة الإماراتيين الذين يختارون دراسة علوم الحاسوب، وهي الحاجة إلى التدريب المستمر في مهارات الرياضيات كشرط أساسي وفي مهارات البرمجة اللازمة وفي مهارات فهم المفاهيم الخاطئة الشائعة حول مجال علوم الكمبيوتر والحوافز المالية.

مستقبل الاقتصاد الرقمي

و يقدم الاقتصاد الرقمي فرصاً جديدة وإضافية للتكامل العالمي والإدارة الحكومية لعمليات تنظيم التجارة بحيث تخفض الكلفة والزمن. وتتوقع منظمة التجارة العالمية أن تزيد الشبكة السحابية في التبادل التجاري العالمي وتخفض تكاليف الاستثمار في البنية التحتية، كما تزيد كفاءة التسليم والتحميل والتنزيل في النقل والموانئ وأعمال الجمارك، وتقلل الأخطاء من خلال تقنيات التتبع، وتحسن أنظمة المرور والنقل والملاحة والشحن، ومؤكد بالطبع أنها أنظمة وتقنيات يمكن أن تفيد الدول النامية، وتحسن فرصها في المشاركة العالمية في التجارة والتنمية. ويمكن أن تكون التكنولوجيا الرقمية مفيدة في الاقتصاد الزراعي، مثل تحسين الأنظمة التجارية وتتبع المنتجات وسلامتها والتحقق من المنشأ الجغرافي والمعايير الصحية والبيئية والقانونية، ما يحسن الثقة بالمنتجات وفرصها في التصدير، كما أنها تزيد كفاءة أنظمة الري واستغلال الموارد المائية على نحو أفضل. وتفيد تقنيات وأنظمة «بلوك تشين» في تحسين بيانات المواد الغذائية والتأكد من العلاجات البيطرية والطعوم، ونضارة المنتوجات، وإمكانية تتبع دورات الإنتاج والتصنيع الغذائي على امتداد سلسلة الإمداد من المزرعة إلى المستهلك.

وصعدت شركات المنصات الإلكترونية للبيع والتوزيع والإمداد والتوصيل والشحن والنقل والتواصل والبرمجة والمعلومات لتكون الشركات الأكبر في العالم، مثل أمازون وفيسبوك وميكروسوفت ويوتيوب و«علي بابا» و«كريم» و«أوبر»، وهي أيضاً تعطي فرصاً جديدة للتجارة العالمية وأنظمة السلاسل المتكاملة في الإنتاج والعمل، وتفيد أيضاً في تطوير عمليات التفاعل والتقييم لأجل حماية المستهلك وبناء سمعة طيبة للمنتوجات ومواجهة الغش وضعف مستوى الإتقان.

الإمارات ستستحوذ على 40% من اجمالي التجارة الإلكترونية في الشرق الأوسط بحلول 2020

الاقتصاد في أرقام

1.22
تريليون

درهم إنفاق الإمارات التنموي في 3 سنوات 2016–2018 وجرى توزيع معظم المصروفات الحكومية في الإمارات على النحو الأمثل الذي يخدم المجتمع والاستخدام الفعال للموارد وبما ينسجم مع استراتيجية الحكومة الاتحادية ورؤية الإمارات 20121 واستراتيجيات الحكومات المحلية في التطوير الشامل.

وبلغت قيمة النفقات الحكومية عام 2016 نحو 398.232 مليار درهم بحسب الإحصائيات الصادرة عن وزارة المالية وارتفعت إلى 404.066 مليارات خلال 2017 بنمو 2.5% عن العام السابق وفي 2018 بلغت قيمة النفقات الحكومية 421 مليار درهم بنمو 3.1% مقارنة مع العام السابق علماً بأن مؤشرات عام 2019 تشير حتى الآن إلى مواصلة الدولة سياسة التوسع في الإنفاق على مختلف أوجه التنمية.

257
مليار درهم

حجم التبادل التجاري المتوقع بين الإمارات والصين بحلول 2020، و يرتبط البلدين الصديقين بعلاقات تجارية واستثمارية قوية بعد أن أصبحت الإمارات بوابة العبور الأولى للتجارة الصينية لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. واكد المشاركون في منتدى «التبادل التجاري بين دبي والصين» الذي عقد بدبي مؤخرا على أهمية الشراكة الاقتصادية بين دبي والصين في ظل ما تتمتع به الإمارة كمركز جاذب للمواهب والاستثمارات طويل الأمد. و ذكر أحمد بن سليم، الرئيس التنفيذي الأول والمدير التنفيذي لمركز دبي للسلع المتعددة، ان الصين تعد الآن الشريك التجاري الأكبر لدولة الإمارات، منوهاً بأن التعاون بين البلدين يمتد إلى أهم المبادرات الاستراتيجية في المنطقة مثل طريق الحرير عبر دبي ومبادرة الحزام والطريق. وأوضح بن سليم، أن المركز يعد حالياً موطناً لأكثر من 500 شركة صينية في دولة الإمارات، مؤكداً أن لدى المركز خدمة مخصصة للشركات الصينية التي ترغب في التسجيل في المركز الذي يعد المنطقة الحرة الرائدة عالمياً.

3.4
تريليونات
درهم

القيمة الإجمالية للثروات الشخصية لدى المواطنين الإماراتيين "922 مليار دولار"، حتى منتصف العام 2019. وذلك وفقاً للبيانات الواردة في «تقرير الثروات العالمية لعام 2019»، الذي صدر مؤخرا عن بنك «كريدي سويس» السويسري. وأفاد التقرير بأن نسبة الثروات الشخصية لدى الإماراتيين إلى إجمالي ثروات العالم حتى منتصف 2019 بلغت 0.3%.

وذكر التقرير أن إجمالي ثروات العالم بلغ 361 تريليون دولار حتى منتصف العام الجاري، بارتفاع قيمته 9.1 تريليونات دولار، أي بنسبة 2.5%، بالمقارنة مع منتصف العام الماضي. وأفاد التقرير بأن الأغنياء الصينيين تفوقوا على نظرائهم الأمريكيين لأول مرة، حيث ضمت قائمة الـ 10% الأغنى على مستوى العالم 100 مليون مواطن صيني، بالمقارنة مع 99 مليون مواطن أمريكي.

10
مليارات درهم

قيمة واردات وصادرات دولة الإمارات من خدمات الاتصالات خلال العام 2018 بنمو نسبته 3.7% مقارنة مع 9.64 مليارات درهم في العام 2017 في خطوة تعكس محافظة مؤشر القطاع على نهجه الصاعد، الأمر الذي عزز من موقعه على المستوى الدولي. وكانت الدولة ارتقت من المركز 61 إلى المركز الـ 5 عالمياً في مؤشر التنافسية في قطاع الاتصالات والمعلومات بشكل عام، والذي يقيس التنافسية في سلة الأسعار وقطاع الإنترنت وقطاع الاتصالات الهاتفية والقوانين ذات العلاقة بالقطاع خلال العام 2018، وذلك بحسب بيانات المؤشرات التي نشرها تقرير مؤشر المعرفة العالمي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

335.3
مليار درهم

أرصدة وودائع المصرف المركزي لدى البنوك بالخارج في أغسطس الماضي، مقابل 294 مليار درهم بنهاية ديسمبر الماضي بزيادة مقدارها 41.2 مليار درهم وبنسبة 14%.

وقلص المصرف المركزي استثماراته في الأوراق المالية الأجنبية المحفوظة حتى تاريخ الاستحقاق لتصل إلى 22.8 مليار درهم بنهاية أغسطس مقابل 55.2 مليار درهم بنهاية ديسمبر الماضي.

و توضح إحصاءات المصرف المركزي ارتفاع الأصول الأجنبية للمصرف المركزي والتي تضم الودائع والأرصدة لدى البنوك بالخارج والأوراق المالية المحفوظة والأصول الأخرى لتصل إلى 372.8 مليار درهم مقابل 362 مليار درهم بنهاية ديسمبر بزيادة مقدارها 10.3 مليارات درهم وبنسبة 2.8%. وأكدت الإحصاءات ارتفاع إجمالي أصول المصرف المركزي إلى 422.6 مليار درهم بنهاية أغسطس مقابل 417 مليار درهم بنهاية ديسمبر بزيادة مقدارها 4.9 مليارات درهم وبنسبة 1.2%.

88.7
مليار درهم

إجمالي الائتمان المصرفي المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإمارات خلال الربع الأول من عام 2019، تمثل 11% من إجمالي الائتمان الممنوح للشركات الخاصة، و5.8% من إجمالي الائتمان المحلي. وكشفت المراجعة الربعية التي أصدرها مصرف الإمارات المركزي مؤخرا، عن زيادة الائتمان المصرفي المقدم للمشروعات متناهية الصغر خلال الفترة من ديسمبر 2017 إلى مارس 2019 بنسبة 26.3%، بينما ظل ثابتاً للمشروعات المتوسطة، وانخفض 20.1% للمشروعات الصغيرة. وأشار إلى أنه منذ نهاية مارس الماضي حصلت المشروعات المتوسطة على أكثر من نصف الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في حين اقتصرت حصة المشروعات الصغيرة على 30%، وحصة المشروعات متناهية الصغر على حوالي 16%.

قطاع السياحة ركيزة أساسية في الأجندة التنموية

يعدّ قطاع السياحة والسفر من أهم القطاعات التي تسهم في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وخاصة أنه يحظى باهتمام حكومي كبير، تجلّى بإطلاق المبادرات المحفزة للاستثمار في القطاع، وتطوير قطاعات أخرى، عززت من نموه وتنميته، ما انعكس على ترسيخ مكانة متقدمة للدولة على مؤشرات التنافسية العالمية في هذا الصعيد.

بحسب تقرير صدر مؤخراً عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حازت دولة الإمارات المرتبة الأولى إقليمياً، والـ 33 عالمياً في تقرير تنافسية السفر والسياحية 2019، متقدمة على الهند ومالطة وروسيا وبولندا وإستونيا. وفي التفاصيل؛ تبوأت دولة الإمارات، على الصعيد العالمي، المرتبة الرابعة في بنية النقل الجوي التحتية، والخامسة في القدرة العالية لخطوط الطيران، والسابعة في جودة البنية التحتية للنقل الجوي، والـ 20 في وجود العديد من شركات الطيران. كما حلّت الدولة عالمياً في المرتبة الـ 22 في البنية التحتية لخدمات السياح، والرابعة في جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما يؤهلها لامتلاك ظروف مواتية للاستثمار والنمو في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ووفقاً للتقرير، امتازت دولة الإمارات بقدرتها على المنافسة في القطاع السياحي عالمياً نتيجة لبنيتها التحتية المتطورة، التي تحتل من خلالها المرتبة 13 عالمياً. كما أسهم موقع الدولة الاستراتيجية بين آسيا وأوروبا، وبيئتها الاستثمارية القائمة على الانفتاح والسهولة والمرونة، وتحولها إلى مركز عالمي للنقل الجوي والطيران، بجعل دولة الإمارات من أفضل الدول على صعيد السياحة والسفر.

مبادرات متواصلة

لقد عملت حكومة دولة الإمارات على اعتماد مبادرات متواصلة لتحفيز قطاع السياحة الوطني، بوصفه يحتل أولوية على الأجندة التنموية للدولة، ويمثل ركيزة أساسية من ركائز سياساتها في التنويع الاقتصادي، بالشكل الذي يخدم الأهداف الاستراتيجية ورؤية الإمارات 2021. ففي نوفمبر عام 2018، اعتمدت جلسة فريق العمل المعني بقطاع السياحة 3 مبادرات رئيسة معنية بتطوير القدرات السياحية للدولة، شملت الاستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية التي ترتكز على استشراف المستقبل والابتكار والتكنولوجيا وتحقق استدامة السياحة، وإطلاق مبادرة هوية الإمارات السياحية

> امتازت دولة الإمارات بقدرتها على المنافسة في القطاع السياحي عالمياً نتيجة لبنيتها التحتية المتطورة و موقعها الاستراتيجي

الهادفة إلى تطوير هوية سياحية جديدة، ومبادرة آليات تعزيز القطاع السياحي، من خلال تحديد الرسوم والضرائب المفروضة على القطاع، ووضع توصيات تدعم استدامة النمو وسهولة ممارسة الأعمال الخاصة بالسياحة.

وبحسب بيانات محلية، تُقدر مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات، بأكثر من 161 مليار درهم، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 10.6% بحلول عام 2027، بزيادة سنوية قدرها 3.9%. وبحسب تقديرات مؤسسة «بزنس مونيتور» استقبلت دولة الإمارات في عام 2018 نحو 2.5 مليون زائر، وسجلت معدلات نمو جيدة على صعيد الأداء التشغيلي للفنادق، وقد قدمت المؤسسة توقعات بارتفاع عدد السياح الدوليين القادمين إلى الدولة إلى 21.53 مليون سائح خلال العام الجاري.

تصدر المؤشرات

وفي مؤشرات تقارير التنافسية العالمية 2018، حازت الدولة المركز الأول عالمياً في مؤشر أولوية قطاع السياحة والسفر، ومؤشر استدامة التنمية في قطاع السياحة والسفر، ومؤشر فعالية التسويق لجذب الزائرين، ومؤشر البنية التحتية لقطاع السياحة، ومؤشر وجود كبرى شركات تأجير السيارات، ومؤشر جودة الطرق، إضافة إلى تبوئها المركز الثاني عالمياً في مؤشر الأمن والأمان، والثالث عالمياً في مؤشر البنية التحتية لقطاع الطيران، ما يؤكد نجاح التوجهات الحكومية التي تهدف إلى استدامة قطاع السياحة ومستقبله، وتبني توجهات مستقبلية تركز على الابتكار والتحول الرقمي، وبما يزيد الإيرادات ويعزز النمو.

كما أن امتلاك الدولة عدداً من الأنماط السياحية، وخاصة الطبيعية والبيئية والعلاجية، وسياحة التسوق، والسياحة التاريخية والثقافية والفنية، وسياحة المؤتمرات المعارض، جعل من دولة الإمارات عموماً وجهة استثنائية وجاذبة للسياح القادمين من كل مكان، وخاصة إمارة أبوظبي التي عملت في الربع الأول من العام الجاري على إطلاق المزيد من المبادرات والمحفزات لتعزيز استدامة نمو القطاع السياحي والفندقي فيها، كخفض الرسوم السياحية والبلدية على المنشآت الفندقية، وإعفاء زوار الإقامة الطويلة في المنشآت الفندقية من رسوم البلدية اليومية، إضافة إلى زيادة الاستثمار في الحملات الترويجية السياحية للإمارة، وهو ما أوصل فنادق أبوظبي لأن تسجل أعلى معدل إشغال بين فنادق الشرق الأوسط خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، بلغت نسبتها 76.6% بزيادة قدرها 2.3% عن الفترة ذاتها من العام الماضي، وفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن مؤسسة إرنست آند يونج.

قفزات هائلة

شهدت مسيرة تطور القطاع السياحي تطورا مذهلا وقفزات هائلة توجت باستقبال الدولة نحو 21 مليون زائر بنهاية العام 2018، ومن صفر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 161 مليار درهم، ومن المتوقع أن ترتفع المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 234.2 مليار درهم بحلول 2027، الأمر الذي يلخص حركة التطور والنمو الذي شهدها القطاع السياحي الذي اعتمد منذ نشأته على استراتيجية التكامل بين مكونات البنية التحتية المتطورة للسياحة، والتوجهات الحكومية الرامية إلى تعزيز الاستثمار في هذا القطاع بجرأة كبيرة.

> امتلاك الدولة عدداً من الأنماط السياحية، وخاصة الطبيعية والبيئية والعلاجية، وسياحة التسوق، والسياحة التاريخية والثقافية والفنية

سياحة المؤتمرات والمعارض، ساهمت بجعل الإمارات وجهة استثنائية وجاذبة للسياح القادمين من كل مكان

و شكل نجاح القطاع السياحي في الإمارات نموذجاً ملهماً للعديد من الدول، خاصة وأن الإمارات استطاعت أن تعزز مكانتها على خارطة السياحة والسفر العالمية لتصبح واحدة من أهم وأكبر الوجهات السياحية العالمية، بحسب العديد من التقارير والمؤشرات الدولية العالمية المتخصصة.

واستحوذت الإمارات على 26.93% من إجمالي حجم الإنفاق على السياحة الترفيهية في منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2018، والذي بلغ نحو 505.7 مليارات درهم بحسب بيانات مجلس السياحة والسفر العالمي.

وتوقع مجلس السياحة العالمي أن يرتفع الإنفاق على السياحة الترفيهية في السوق الإماراتية من 145.3 مليار درهم خلال العام الجاري إلى 158.7 مليار درهم في 2020، بنسبة نمو تصل إلى نحو 9.22%. وأشار إلى أن حجم الإنفاق على السياحة الترفيهية نما بنسبة 12% بين عامي 2010 و2018.

وتوفر السياحة بشكل مباشر حوالي 325 ألف فرصة عمل في الدولة، ومن المتوقع أن يرتفع هذا المعدل بنسبة 2.4% سنوياً ليوفر 410 ألاف وظيفة، أي ما يعادل 5.9% من مجموع الوظائف في عام 2027.

ووفقاً لمؤشرات تقارير التنافسية العالمية عام 2018. فقد احتلت الإمارات المركز الأول عالمياً في مؤشر أولوية قطاع السياحة والسفر لدى حكومة الدولة، ومؤشر استدامة التنمية في قطاع السياحة والسفر، ومؤشر فعالية التسويق لجذب الزائرين، ومؤشر البنية التحتية لقطاع السياحة، ومؤشر تواجد كبرى شركات تأجير السيارات، ومؤشر جودة الطرق، إضافة إلى المركز الثاني عالمياً في مؤشر الأمن والأمان، والمركز الثالث عالمياً في مؤشر البنية التحتية لقطاع الطيران.

وتابع قطاع الفنادق في الإمارات تحقيق المؤشرات الإيجابية في النمو والازدهار من حيث عدد النزلاء وعدد المنشآت، فعلى سبيل المثال ارتفع عدد الغرف الفندقية في إمارة دبي إلى 115 ألفاً و967 غرفة خلال عام 2018 وفي أبوظبي سجل القطاع الفندقي أرقاماً قياسية جديدة مستقطبة 5 ملايين و 45 ألف نزيل في 168 منشأة فندقية.

أسواق جديدة

ونجحت دولة الإمارات من خلال هيئاتها ودوائرها السياحية والشركاء بالقطاع

عملت حكومة دولة الإمارات على اعتماد مبادرات متواصلة لتحفيز قطاع السياحة الوطني

قطاع السياحة يحتل أولوية على الأجندة التنموية للدولة، ويمثل ركيزة أساسية من ركائز سياساتها في التنويع الاقتصادي

الخاص في اختراق أسواق سياحية جديدة، بدعم من توسع الناقلات الوطنية، لذلك نلاحظ وجود نمو في أعداد السياح الآسيويين والروس والصينيين ونمو في أعداد السياح من منطقة أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

وتحتضن دولة الإمارات العديد من الخيارات السياحية التي تجمع بين الحداثة والتاريخ والمعالم الطبيعية والصناعية مثل برج خليفة ومتحف اللوفر وبرواز دبي ومشاريع جزيرة ياس والسعديات ومنطقة القصباء ومحمية الزوراء الطبيعية وجبل جيس وغيرها من المعالم التي شكلت أيقونات سياحية عالمية، كلها قد أسهمت في استدامة النمو السياحية وعززت من مكانة القطاع على الخريطة الإقليمية والعالمية.

ونجحت الإمارات في ابتكار المنتج السياحي الذي يتناسب مع متطلبات السياحة العائلية وسياحة الترفيه وسياحة الأعمال وسياحة الحوافز والمؤتمرات والمعارض وسياحة المهرجانات بالإضافة

الإمارات تستحوذ على ثلث الاستثمار السياحي بالمنطقة

إلى أنها حققت قفزات نوعية فيما يتعلق بتوفير المنتج الخاص بالسياحة العلاجية والرياضية والسياحة البحرية.

وتعتبر سياحة الترفيه من اهم العوامل الداعمة لتطور ونمو القطاع السياحي بالإضافة إلى سياحة المعارض والمؤتمرات وسياحة التسوق والسياحة الصحراوية والسياحة البيئية والسياحة البحرية بالإضافة إلى أن دولة الإمارات حققت نجاحات في السياحة العلاجية والرياضية والثقافية والفنية.

استثمار هائل

استحوذت الإمارات على ثلث مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الاستثمار السياحي التأسيسي الجديدة، واستثمار رأس المال وخلق فرص العمل التي تلقتها منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا خلال الفترة من 2014-2018 وفق تقرير نشرته مجلة (اف دي آي).

وقالت المجلة التابعة لمؤسسة فايننشال تايمز في تقريرها إن الاستثمار السياحي في الإمارات انتعش في عامي 2017 و2018، بعد تراجع في عام 2016.وبلغت حصة الإمارات من مشاريع المنطقة 65 مشروعاً وهي الأعلى فيما جاءت السعودية ثانياً بـ22 مشروعاً والمغرب 15 ومصر 9 والأردن 6 والبحرين 7.وجذبت المنطقة 213 مشروعاً للاستثمار السياحي، بما يزيد على 16 مليار دولار من رأس المال و29 ألف وظيفة سياحية، وزادت أعداد المشاريع بين عامي 2017 و2018 بنسبة 89% في المنطقة، في حين شهد استثمار رأس المال زيادة 129% وازداد خلق فرص العمل بنسبة 109%.

وعالمياً يسير الاستثمار في طريق صعودي في السنوات الأخيرة حيث تم إطلاق أو الإعلان عن 613 مشروعاً في عام 2018، وبلغ إجمالي الاستثمارات 57 مليار دولار.

تكنولوجيا الغد

رقاقات حاسب داخل الادمغة البشرية

يخطط رجل الأعمال الأميركي الملياردير إيلون ماسك لدمج العقول البشرية مع الذكاء الاصطناعي عبر زرع رقاقات حاسب في أدمغة الناس. وفقا للبوابة العربية للأخبار التقنية.

ونقلت البوابة عن شركة نيورولينك التي أسسها إيلون ماسك أنها تخطط لبدء اختبارات تقنية واجهة الدماغ والحاسوب (BCI) على البشر في العام المقبل، وذلك بعد تحقيقها تقدمًا ملحوظًا في عملية إنشاء جهاز لاسلكي قابل للزرع يمكنه، نظريًا، قراءة عقلك.

وشرحت البوابة 7 تطبيقات تجريبية وواقعية توصل إليها الباحثون حتى الآن، وهي: محاربة الشلل، العلاج بالموسيقى، توارد الخواطر، الصحة والسلامة، التغلب على إصابات الإجهاد، مساعدة المصابين بمتلازمة المنحبس.

"فيروس سحري" لقتل خلايا السرطان

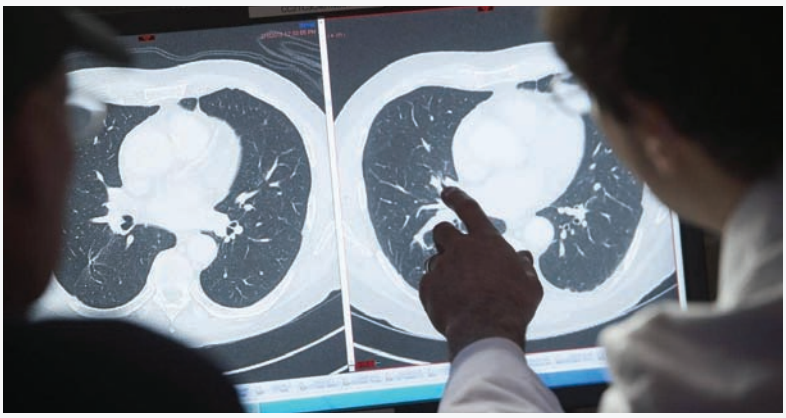

طور علماء في أستراليا فيروسا جديدا بإمكانه قتل الخلايا السرطانية، فيما أثبتت التجارب المعملية نجاحا كبيرا. الفيروس الجديد، نوع متطور من فيروس جدري البقر، برهن على نجاحه في القضاء على خلايا سرطانية في لدى الفئران، وقلص أورام الحيوانات بصورة ملحوظة.

ويأمل الخبير الأميركي في طب الأورام البروفيسور يومان فونغ، أن ينجح العلاج الجديد في التعامل مع أنواع السرطان التي يتعرض لها البشر، وأهمها سرطانات الثدي والرئة والمثانة والمعدة والأمعاء، عند بدء التجارب على الإنسان العام المقبل.

ورغم أن نجاح التجارب على الفئران لا يضمن أن يتمكن الفيروس من علاج البشر، فإن فونغ يبدو متفائلا بناء على تجارب سابقة استخدمت فيها فيروسات وسجلت تقدما في علاج المرض. وقال فونغ: "كان هناك دليل على أن الفيروسات يمكن أن تقتل السرطان منذ أوائل القرن العشرين، عندما اختفت الأورام من أشخاص تلقوا تطعيما ضد داء الكلب". ومن المأمول أن يصيب الفيروس تجمعات الخلايا السرطانية ويجعلها تنفجر، ومن المتوقع بعد ذلك أن يتم تنبيه الجهاز المناعي للخلايا السرطانية الأخرى في الجسم، مما يؤدي إلى قتل الأجزاء المريضة.

إطلاق مشروع الجيل السادس للاتصال

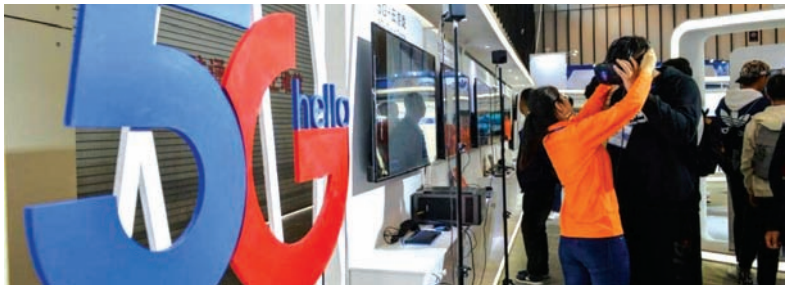

أعلنت الصين بشكل رسمي إطلاق عمليات بحث وتطوير لأجل إنجاز الجيل السادس من شبكات الاتصال، وذلك بعد وقت قصير من تفعيل شبكة الجيل الخامس التي أثارت جدلا واسعا في العالم.

وذكرت وزارة العلم والتكنولوجيا الصينية، أنها ستعتمد على مجموعتي عمل واسعتين، بغية تطوير الجيل الجديد من الاتصالات. ومن المرتقب أن تضم المجموعة الأولى القطاعات الحكومية المسؤولية عن استشراف الطريقة التي سيجري بها تطوير شبكة الجيل السادس، وفق ما نقل موقع "سي إن بي سي".

أما مجموعة العمل الثانية فستتألف من 37 جامعة ومعهدا علميا ومقاولة، وهذه الجهات ستنكب على الجانب التقني لعمل شبكة الجيل السادس. وقال نائب وزير العلم والتكنولوجيا، وانغ شي، إن الطريق ما يزال طويلا أمام شبكة الجيل السادس، لأن المشروع في مرحلة أولية، كما أن "المسار التقني" لم يتضح بعد، فيما لم يجر رسم المعالم والعناصر الأساسية حتى الآن.

ويتيح الجيل الخامس من شبكات الاتصال، سرعة أكبر في تدفق البيانات والمعلومات، وهو ما يعني تسريع عمل السيارات ذات القيادة الذاتية، فضلا عن الدفع قدما بخاصية الواقع الافتراضي.

إنسان آلي سيبحث عن الماء على سطح القمر

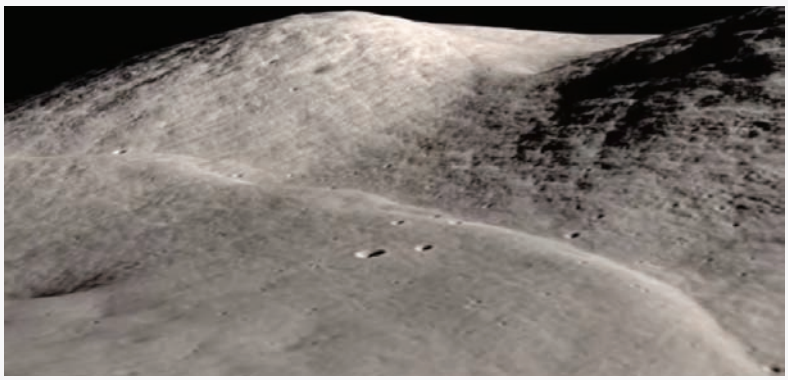

قالت إدارة الطيران والفضاء (ناسا) الأميركية الجمعة إنها سترسل إنسانا آليا في حجم عربة الجولف إلى القمر في عام 2022 للبحث عن مكامن للمياه تحت سطحه، وذلك في مسعى لتقييم المورد الحيوي قبيل العودة المزمعة لرواد الفضاء إلى القمر في 2024 من أجل احتمال استخدامهم لها للشرب ولصنع وقود الصواريخ.

وسوف يتحرك الإنسان الآلي، الذي أطلق عليه اختصارا اسم (فايبر)، لمسافة كيلومترات على سطح القمر الترابي للبحث فيما روج له جيم بريدينستين مدير ناسا لشهور بوجود جيوب تحت السطح تضم "مئات الملايين من الأطنان من المياه المتجمدة" والتي يمكن أن تساعد في تحويل القمر إلى نقطة انطلاق إلى المريخ.

ومن المتوقع وصول المركبة إلى منطقة القطب الجنوبي للقمر في ديسمبر من العام 2022 حاملة أربعة أجهزة لأخذ عينات من تربة القمر بحثا عن آثار الهيدروجين والأكسجين، وهما المكونان الأساسيان للمياه ويمكن فصلهما وتحويلهما إلى وقود من أجل أسطول يجري التخطيط له من المركبات التجارية.

ويجري تطوير فايبر في مركز أميس للأبحاث التابع لناسا في كاليفورنيا. وقالت ناسا في معرض إعلانها عن خططها إن فايبر سيرسل "بيانات على مدى حوالي 100 يوم سيتم استخدامها لوضع أول خرائط شاملة لموارد المياه على القمر".

فعاليات تراثية وترفيهية باحتفالات اليوم الوطني الـ 48

تضمنت احتفالات وزارة الاقتصاد باليوم الوطني الثامن والاربعين عدداً من الفعاليات والأنشطة ذات الطابع التراثي التي تعكس الاعتزاز بتراث الأجداد، وتسعى لتعميق الهوية الوطنية في نفوس الموظفين، وذلك بحضور معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد و سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية، إلى جانب الوكلاء المساعدين ومديري الإدارات والموظفين.

وشملت احتفالات الوزارة تزيين مقريها في أبوظبي ودبي و مكاتبها الفرعية في كافة إمارات الدولة بالأعلام والمشغولات التراثية، كما ارتدى الموظفون أوشحة وأوسمة موحدة تحمل شعار الدولة، وتم توزيع جوائز وهدايا تذكارية احتفالاً بهذه المناسبة، وشملت الفعاليات الأنشطة التراثية، وركناً للمأكولات الشعبية، و مسابقات متنوعة وعروضا للصقور وفعاليات وطنية منوعة، تعبر عن تراث الدولة واعتزازها بماضيها وهويتها الوطنية.

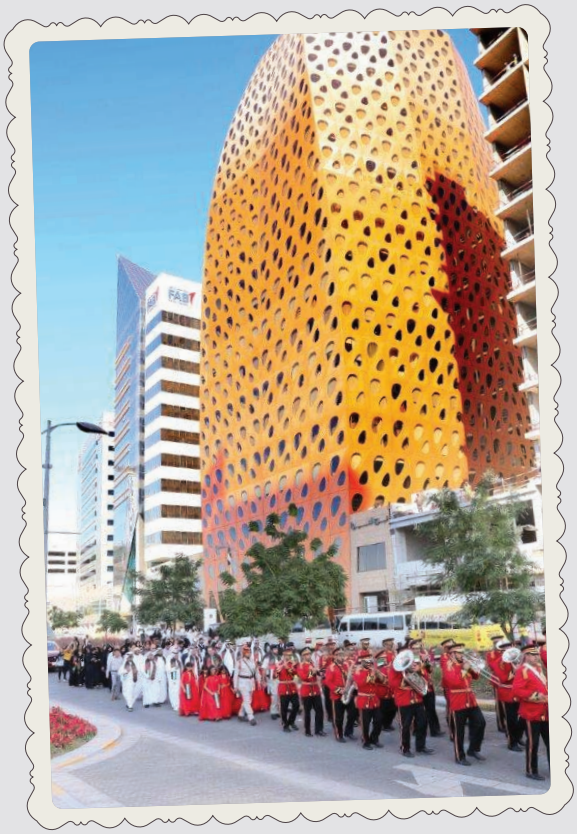

أنشطة وفعاليات

الارتقاء بعلاقات التعاون مع أذربيجان

بحث المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد مع إلهام علييف رئيس جمهورية أذربيجان سبل الانتقال بالشراكة الاقتصادية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية أذربيجان إلى مستويات جديدة.

وأكد الجانبان قوة العلاقات الثنائية والاقتصادية ووجود آفاق واسعة للتعاون في العديد من المجالات التي تخدم الأجندة الاقتصادية لكل من البلدين، ومن أبرزها التبادل التجاري والأنشطة الاستثمارية والتصنيع ومشاريع الطاقة المتجددة وقطاع النقل والسياحة وغيرها.

جاء ذلك خلال استقبال الرئيس الأذري لوزير الاقتصاد على هامش انعقاد

أعمال الدورة السابعة للجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين في العاصمة الأذرية باكو في نوفمبر الماضي، حيث حضر اللقاء محمد أحمد القبيسي سفير دولة الإمارات لدى أذربيجان، ومحمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، وعدد من مسؤولي الجانبين.

الإمارات وبليز توقعان اتفاقية ثنائية بشأن التعاون الاقتصادي

وقعت حكومة دولة الإمارات وحكومة مملكة بليز اتفاقية بشأن التعاون الاقتصادي بهدف تطوير وتعزيز وتنويع مجالات التعاون المشترك بما يخدم التطلعات التنموية والمنافع المتبادلة للبلدين.

وقع الاتفاقية ممثلا لحكومة دولة الإمارات، معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، فيما وقعها من الجانب البليزي معالي هون إروين كونتريراس وزير التنمية الاقتصادية والنفط والاستثمار والتجارة في حكومة بليز.

وتشمل قطاعات التعاون الرئيسية وفقا للاتفاقية.. تجارة السلع والخدمات، والاستثمار، والنقل، والزراعة والمنتجات

الغذائية، والطاقة والطاقة المتجددة، والصناعة والتعدين، والبنية التحتية والإنشاءات والعقارات، والسياحة، فضلا عن أي مجالات أخرى يتفق البلدان على التعاون من خلالها وبما يلبي خططهما التنموية. كما نصت الاتفاقية على تأسيس اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين لمتابعة تنفيذ بنودها وتنسيق العمل الثنائي وإزالة أي عوائق أمام جهود التعاون في المجالات المطروحة ودفع شراكة البلدين إلى مستويات أعلى.

وزير الاقتصاد يبحث مع نائب رئيس وزراء فيتنام آفاق الشراكة

أكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد أن العلاقات الطيبة والمتنامية التي تجمع دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية فيتنام الاشتراكية تمهد الطريق للانتقال بتعاون البلدين في المجالات الاقتصادية إلى مستويات أعلى وبوتيرة سريعة ومستدامة.

واشار معاليه إلى أن فيتنام هي شريك استراتيجي لدولة الإمارات ووجهة تجارية حيوية على مستوى منطقة جنوب شرق آسيا، وتعد أكبر الشركاء التجاريين للدولة في مجموعة "الآسيان" بتجارة بينية غير نفطية بلغ إجماليها في عام 2018 أكثر من 8.2 مليار دولار.

جاء ذلك خلال استقبال معالي ترنه دنه زونغ نائب رئيس مجلس الوزراء الفيتنامي

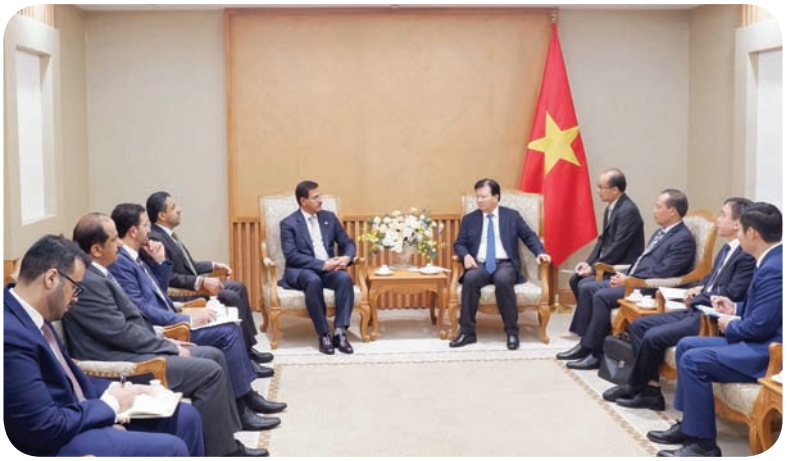

معالي الوزير المنصوري في هانوي في اكتوبر الماضي بحضور سعادة عبيد سعيد الظاهري سفير الدولة لدى فيتنام، وسعادة عبد الله بن أحمد آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، في إطار فعاليات زيارة وفد الدولة لفيتنام وتنظيم أسبوع التجارة والاستثمار الإماراتي الفيتنامي في كل من العاصمة هانوي ومدينة هو تشي منه جنوب البلاد.

الإمارات وأثيوبيا تبحثان تعزيز العلاقات الاقتصادية

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد خلال استقباله في مقر وزارة الاقتصاد بدبي في نوفمبر الماضي فيتلورك جيبر إغزيابر وزيرة التجارة والصناعة الأثيوبية،

فرص التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين خلال المرحلة المقبلة، وآفاق العمل المشترك لتعزيز التبادلات التجارية ودعم أنشطة الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير، والتعاون في مجال الخدمات اللوجستية والإلكترونية الداعمة للتجارة البينية.

و أكد معالي المنصوري قوة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الإمارات وأثيوبيا، وأن الروابط الأخوية والحضارية

تعزز تعاون البلدين في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، مدفوعة بالرغبة المشتركة لدى قيادتي البلدين في تطوير العلاقات والشراكة في المجالات الحيوية.

المشاركة بالاجتماع الوزاري للجنة التعاون التجاري الخليجي

ترأس معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد وفد الدولة المشارك في أعمال الاجتماع الـ (58) للجنة التعاون التجاري لوزراء التجارة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي عقد في العاصمة العمانية مسقط.

ناقش الاجتماع الذي عقد في توفمبر الماضي عدداً من البنود الحيوية على أجندة التعاون الخليجي، شملت براءات الاختراع والابتكار وريادة الأعمال والوكالات التجارية وتحديات التجارة البينية وشهادات المنشأ.

شارك بوفد الدولة المهندس محمد الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، وحميد المهيري الوكيل المساعد لقطاع الشؤون التجارية، وعبد الله الشامسي وكيل الوزارة المساعد لقطاع المعالجات التجارية وجمعة الكيت الوكيل المساعد لقطاع التجارة الخارجية.

بحث التعاون مع قرغيزستان بمجالات التجارة والاستثمار والسياحة

أكد معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد حرص دولة الإمارات على رفع مستوى التعاون التجاري والاستثماري مع جمهورية قيرغيزستان، وتطوير شراكات تنموية في القطاعات ذات الاهتمام المشترك من أبرزها البنية التحتية والخدمات اللوجستية والنقل الجوي والسياحة.

وأكد معاليه ضرورة العمل على تطوير منصات مشتركة تجمع المستثمرين ورجال الأعمال من الجانبين لاطلاعهم بشكل مستمر على التسهيلات والحوافز والفرص المطروحة في أسواق البلدين الصديقين.

جاء ذلك خلال استقبال معاليه في اكتوبر الماضي وفداً رفيع المستوى من جمهورية قيرغيزستان برئاسة معالي زاميربيك عسكروف نائب رئيس الوزراء القيرغيزي وبحضور سعادة شينغيز إيشيمبيكوف سفير الجمهورية القيرغيزية لدى الدولة وسعادة ابيك ماماتبيكوف القنصل العام القيرغيزي لدى الدولة، وذلك بمقر الوزارة في دبي.

المشاركة بمؤتمر استدامة التكنولوجيا والابتكار العالمي في بروكسل

شارك وفد من دولة الإمارات برئاسة معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد في مؤتمر استدامة التكنولوجيا والابتكار العالمي 2019 الذي عقد في العاصمة البلجيكية بروكسل بحضور سعادة محمد عيسى بوشهاب السويدي سفير الدولة لدى مملكة بلجيكا، فيما ضم الوفد سعادة جمعة محمد الكيت الوكيل، المساعد لقطاع التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد.

وشارك معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري في الجلسة الرئيسية للمؤتمر الذي عقد في توفمبر الماضي التي تحمل عنوان "المكنات الرئيسية للتغيير التحولي" حيث استعرض جهود دولة الإمارات في بناء اقتصاد يحقق مبدأ الاستدامة من خلال

الربط مع التكنولوجيا والابتكار والبحث والتطوير، ويساهم في الجهود العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17 للأمم المتحدة، من خلال رؤى واستراتيجيات واضحة تعتمد على تحقيق أهداف قصيرة الأجل وفق رؤية الإمارات 2021، إلى جانب أهداف على المديين المتوسط والبعيد وفق مرتكزات مئوية الإمارات 2071.

توطيد التعاون مع السويد في الابتكار والمشاريع الصغيرة

وقّعت دولة الإمارات، ممثلة بوزارة الاقتصاد، مع مملكة السويد، ممثلة بوزارة التجارة والصناعة والابتكار، مذكرة تفاهم جديدة للتعاون في مجالات الابتكار والشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، وذلك خلال زيارة لوفد رفيع المستوى من دولة الإمارات، ترأسه معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، إلى العاصمة السويدية استوكهولم.

وتهدف المذكرة - التي وقعها كل من معالي سلطان بن سعيد المنصوري، ومعالي إبراهيم بايلان وزير التجارة والصناعة والابتكار بالسويد - إلى مواصلة بنود التعاون القائم بين البلدين في المجالات

المرتبطة بالابتكار والبحوث العلمية، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، والعمل على إيجاد آليات للاستفادة من أدوات البحوث العلمية والتكنولوجيا المتقدمة في تسريع عملية تحول المشاريع الناشئة إلى نموذج الإنتاج التجاري الناجح في أسواق البلدين.

«الاقتصاد» و«التوازن بين الجنسين» يعززان دور المرأة الاقتصادي

اتفقت وزارة الاقتصاد، ومجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين، على تعزيز التعاون والتنسيق وتأسيس فرق عمل تُعنى بزيادة مشاركة المرأة في هذا القطاع الاقتصادي الذي يحظى بأولوية في الخطط الاستراتيجية للدولة.و ذلك دعماً لملف التوازن بين الجنسين في القطاعات كافة لا سيما القطاع الاقتصادي.

واتفقت وزارة الاقتصاد ومجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين، بموجب مذكرة التفاهم التي وقعها

معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد وسعادة منى غانم المرّي، نائبة رئيسة مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين على تكثيف العمل

المشترك لتطوير التشريعات والسياسات المحفزة للمرأة الإماراتية، بالتعاون مع كافة الشركاء على المستويين الاتحادي والمحلي؛ إذ يشمل هذا التعاون وضع الأسس والأطر والسياسات الداعمة للمرأة والرجل على حد سواء، في مجالات المشاركة الاقتصادية، وخاصة في قطاع ريادة الأعمال؛ لما له من أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني ومردود إيجابي على الأسرة والمجتمع.

لقاء أعضاء البرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

عقد في مركز سعادة المتعاملين بمقر وزارة الاقتصاد بدبي في نوفمبر الماضي اللقاء الثاني لمعالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد ورئيس مجلس المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع رواد الأعمال الإماراتيين من أعضاء البرنامج الوطني للمنشآت والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التابع للوزارة.

واكد معالي الوزير المنصوري أن توفير بيئة داعمة لنمو وتمكين رواد الأعمال هو أولوية على الأجندة التنموية لدولة الإمارات، لما لهذا القطاع من أهمية استراتيجية في استيفاء متطلبات التنويع الاقتصادي وتعزيز التنافسية وضمان استدامة النمو. وتابع معاليه أن الوزارة تعمل بشكل متواصل مع شركائها من الجهات الاتحادية والمحلية المعنية برواد

الأعمال، لتجاوز مختلف التحديات التي تواجههم سواء على الصعيد الفني أو في المسائل الأخرى المتعلقة بالضمانات والتمويل.

حضر اللقاء الدكتور أديب العفيفي مدير البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الذراع التنفيذي لمجلس المشاريع الصغيرة والمتوسطة التابع لوزارة الاقتصاد، وسعادة يوسف اسماعيل رئيس اللجنة العليا لمؤسسة سعود بن صقر لتنمية مشاريع الشباب، وعبد الله الهاملي مدير تطوير الأعمال بصندوق خليفة لتطوير المشاريع.

بحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع بريطانيا

بحث سعادة المهندس محمد أحمد بن عبدالعزيز الشحي، وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية الحالية والمستقبلية مع بريطانيا، وذلك خلال الاجتماع مع سعادة أندرو جاكسون، القنصل العام البريطاني لدى الدولة، في مقر وزارة الاقتصاد بدبي.

وتناول الاجتماع الذي عقد في اكتوبر الماضي مخرجات اللجنة الاقتصادية الإماراتية البريطانية المشتركة التي عقدت في شهر أبريل الماضي، والتي ركزت على تحقيق التكامل بين الرؤى التنموية في البلدين وتطوير شراكة اقتصادية أوسع في المجالات الاقتصادية ذات الأولوية بما يتماشى مع مستهدفات رؤية الإمارات 2021 واستراتيجية المملكة المتحدة للصناعة والتصدير.

وأكد سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي خلال الاجتماع على متانة الروابط الاقتصادية والتجارية التي تجمع البلدين الصديقين وأن التعاون الاقتصادي مستمر بينهما على أسس من الثقة والتكامل، ما يجعل من هذه العلاقة نموذجاً للشراكة الاقتصادية القوية والمتنامية باستمرار.

تعزيز التعاون مع هولندا بمجالات الابتكار والتكنولوجيا

بحث عبدالله بن أحمد آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية، مع هانك شولينغ، نائب وزير التجارة الخارجية بالمملكة هولندا، مجالات وفرص التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين دولة الإمارات وهولندا. ركز اللقاء الذي عقد بمقر وزارة الاقتصاد في أبوظبي في نوفمبر الماضي على تعزيز التعاون بمجالات الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة والزراعة والأمن الغذائي والاقتصاد الدائري الصديق للبيئة، والطاقة المتجددة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والسياحة والضيافة.

وأكد آل صالح، خلال اللقاء الذي حضره الويسيس سوهانس أدريانس سفير مملكة هولندا لدى الدولة، والدكتور أديب العفيفي مدير إدارة البرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التابع لوزارة الاقتصاد، ضرورة العمل معاً لتطوير العلاقات من خلال المجالات المهمة للبلدين، ومنها الابتكار والتكنولوجيا واقتصاد المعرفة.

استعراض تطورات الملكية الفكرية في الدولة خلال اجتماعات "الويبو"

استعرض وفد دولة الإمارات خلال مشاركته في سلسلة الاجتماعات التاسعة والخمسين لجمعيات الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية " الويبو" التي عقدت في مقر المنظمة بمدينة جنيف السويسرية تطورات الملكية الفكرية في الدولة.

واكد سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي، وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، الذي ترأس وفد الدولة في كلمة الدولة التي ألقاها خلال الجلسات الافتتاحية للاجتماعات - أهمية التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة لمواصلة تحسين أنظمة الملكية الفكرية وضمان النمو المستمر في تطبيقها وتوظيفها في تلبية احتياجات المستخدمين.

وأعرب عن تأييد دولة الإمارات لبيان المجموعة الآسيوية ودعمها للمقترح

الآسيوي الذي من شأنه تعزيز الحضور الشامل للدول الأعضاء المنضمة حديثا إلى المنظمة، مشيدا بالدور الرائد الذي تؤديه الويبو في تنمية الملكية الفكرية على الصعيد العالمي.

إطلاع مجتمع الأعمال الصيني على إجراءات تأسيس الأنشطة التجارية

شاركت وزارة الاقتصاد في ندوة نظمتها القنصلية العامة لجمهورية الصين الشعبية في دبي حول سبل استدامة التعاون التجاري والاستثماري بين دولة الإمارات العربية المتحدة والصين وتعريف مجتمع الأعمال الصيني بديناميكيات السوق الإماراتي وإجراءات ممارسة الأعمال وتأسيس الشركات والمشاريع في القطاعات الحيوية في الدولة.

حضر الندوة التي عقدت بدبي في اكتوبر الماضي سعادة عبد الله بن أحمد آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية، بمشاركة واسعة من المستثمرين الصينيين والشركات الصينية سواء العاملة في الدولة أو المهتمة بتأسيس مشروع أو نشاط تجاري ضمن أسواق الدولة.

ودعا آل صالح مجتمع الأعمال الصيني إلى التعرف على ثقافة الأعمال في الدولة وإجراءات تأسيس الأنشطة التجارية وتحديد الوجهة الصحيحة للاستثمار سواء في المناطق الحرة أو داخل الدولة.

تعاون مع وكوريا الجنوبية لتعزيز تطبيقات الملكية الفكرية

وقعت وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات والمكتب الكوري للملكية الفكرية (الكيبو)، مذكرة تفاهم بشأن التعاون لتسخير الذكاء الاصطناعي في مجال الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، واستعراض قابلية تسجيل الملكية الفكرية وبراءات الاختراعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.

وقعت الاتفاقية في جنيف على هامش سلسلة الاجتماعات التاسعة والخمسين لجمعيات الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، حيث وقع على المذكرة كل من سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، ممثلاً للجانب الإماراتي، فيما وقع عن الجانب الكوري، سعادة بارك ونجو مفوض المكتب الكوري للملكية الفكرية.

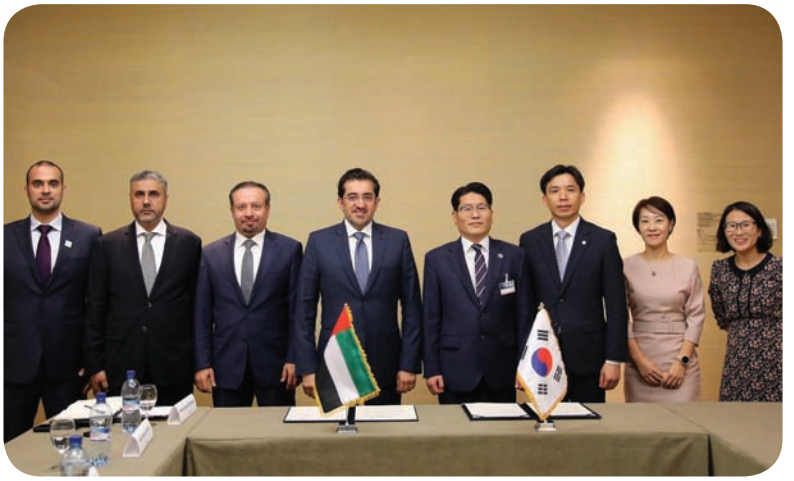

وتهدف المذكرة إلى تعزيز تعاون الطرفين في تطوير آلية مرنة وواسعة النطاق، لتوجيه وتحفيز الذكاء الاصطناعي في مجال إدارة الملكية الفكرية، والعمل على إقامة أنشطة تعاونية مشتركة في مجال الذكاء الاصطناعي، بهدف تحسين كفاءة تسجيل براءات الاختراع، مع توفير بيئة مريحة وذات كفاء عالية للمستخدم.

تعزيز التعاون مع ليتوانيا بمجال الابتكار و النقل الجوي

بحث معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد سبل تنمية جوانب التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري مع جمهورية ليتوانيا، وذلك خلال اجتماعه مع معالي ألغيرداس ستونتشايتس مستشار حكومة جمهورية ليتوانيا بحضور سعادة ادميناس باغدوناس سفير جمهورية ليتوانيا المعين لدى الدولة.

واستعرض الجانبان خلال الاجتماع جهود التعاون الثنائي في كافة المجالات التنموية والمخرجات الإيجابية للزيارات رفيعة المستوى المتبادلة بين البلدين المرحلة الماضية، وما أسفرت عنه من تفاهمات لتأسيس لجنة اقتصادية مشتركة لتعزيز الحوار الاقتصادي ووضع آليات عمل واضحة للارتقاء بحجم التبادل التجاري وتأسيس شراكات استثمارية وتطوير

برامج تعاون بين الجهات والمؤسسات المختصة من البلدين في القطاعات ذات الاهتمام المشترك تحديداً في مجالات الابتكار والطاقة المتجددة والنقل الجوي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها.

واتفق الجانبان على أهمية تسريع إجراءات تأسيس اللجنة الاقتصادية المشتركة وذلك للمضي قدماً في تعزيز روابط الشراكة الاقتصادية والتجارية بين البلدين الصديقين.

توقيع مذكرة تفاهم مع المعهد الفرنسي للملكية الصناعية

وقعت وزارة الاقتصاد والمعهد الوطني الفرنسي للملكية الصناعية خارطة أعمال العام 2019-2020 حول تعزيز التوعية بتطبيقات الملكية الفكرية وذلك في اطار التعاون المستمر بين الوزارة والمعهد التابع لوزارة الاقتصاد الفرنسية. وقع المذكرة في اكتوبر الماضي بمقر الوزارة بدبي سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي، وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية وباسكال فاور، المدير العام للمعهد.

وتنطوي خارطة أعمال العام 2019-2020 على عدة بنود من أهمها تعزيز مستوى الوعي بأهمية تسجيل الملكيات الفكرية الخاصة بأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتدريب الفاحصين لدى المركز الدولي لتسجيل براءات الاختراع، وزيادة وعي طلبة الجامعات والمدارس حول الملكية الفكرية وأهميتها من خلال ورش عمل ودورات تدريبية وإيفاد الطلبة للالتحاق بجامعات خارج الدولة، وتدريب مكاتب وكلاء تسجيل براءات الاختراع المعتمدين لدى الوزارة حول كيفية صياغة طلب براءة الاختراع، وتعزيز أطر التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي في الملكية الفكرية بين الجانبين، فضلاً عن إطلاق لعبة إلكترونية تثقيفية وتوعوية في مجال الملكية الفكرية.

" البرنامج الوطني للمشاريع " يشارك في معرض "كانتون 2019"

شاركت دولة الإمارات في فعاليات المعرض الصيني الدولي لسلع الواردات والصادرات «كانتون 2019» الذي عقد في اكتوبر الماضي بمدينة جوانزو إحدى مدن مقاطعة غوانغدونغ جنوب الصين.

ترأس وفد الإمارات الدكتور أديب العفيفي مدير البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وضم أكثر من 38 مشاركاً من رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لأعضاء في البرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وشملت فعاليات المشاركة التي ينظمها البرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة

والمتوسطة الذراع التنفيذية لمجلس المشاريع الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد بالتنسيق مع "جمعية رواد الأعمال الإماراتيين"عدداً من الأنشطة والمحطات منها إجراء لقاءات والمشاركة في ورش عمل خاصة بتعزيز قدرات وإمكانيات رواد الأعمال.